مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٧٧**

الأربعاء، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد ميكي
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد لي زينهوا
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتيس

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2013/308)

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2013/309)

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2013/310)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩٢

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2013/308)

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2013/309)

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2013/310)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَيْ البوسنة والهرسك، وصربيا وكرواتيا وليختنشتاين وهولندا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بحضور السيد نيكولا سيلاكوفيتش، وزير العدل والإدارة العامة في جمهورية صربيا، في مجلس الأمن اليوم.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالي اسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس آلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ السيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق S/2010/308 و S/2009/309 و S/2009/310، التي تتضمن رسائل مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على التوالي.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقف أمام مجلس الأمن مرة أخرى بصفتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال

المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. أهنئ سعادة السير مارك لايل غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، بتولي بلده رئاسة مجلس الأمن. ما فتئت المملكة المتحدة نصيرا قويا للعدالة الدولية، وأتمنى لها كل النجاح في رئاستها.

كما كان الحال كانون الأول/ديسمبر الماضي (انظر S/PV.6880)، أنا أقف أمام المجلس اليوم متبوّأ منصبين وبناء عليه، سأقدم تقريرين: أحدهما عن التقدم الذي أحرزته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز والآخر عن الأعمال الجارية للآلية استعدادا لانطلاق أعمال فرع لاهاي من الآلية خلال بضعة أسابيع.

وقد تم تقديم تقارير خطية بشأن كلتا المؤسستين إلى المجلس في الشهر الماضي. بالإضافة إلى ذلك، يذكر المجلس أنه جرى تقديم تقرير سري يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في نيسان/أبريل، وفقا للقرار ٢٠٨١ (٢٠١٢). وفي ملاحظاتي اليوم، أود أن أقدم لمحة عامة عن بضع مسائل رئيسية واردة في تلك التقارير الخطية، ولن أكرر محتويات التقارير بالتفصيل.

لكن قبل القيام بذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن، الذي يعمل تحت القيادة الممتازة لغواتيمالا، على الدعم المتواصل من الفريق العامل لعمل المحكمة. وأود أيضا أن أنوّه بالمساعدة القيّمة التي يقدمها مكتب المستشار القانوني للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا وللآلية.

أودأولا أن أبلغ المجلس بآخر ما أحرزته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من تقدم نحو استكمال ولايتها وإنهاء عملها.

لقد حققت المحكمة الكثير منذ أن قدمتُ تقريرا خطيا إلى المجلس في الخريف الماضي. فالمحكمة أكملت المحاكمات المتعلقة بثلاث قضايا وهي: هاراديناي وآخرون، وتوليمير، وستانيسيتش وزوبليانين. ومنذ تقديم تقريري الخطي في أيار/مايو، اكتملت محاكمتان أخريان بإصدار أحكام ابتدائية في قضايا برليتش وآخرين، وستانيسيتش وسيماتوفيتش في نهاية أيار/مايو.

وكما فصّلتُ في تقريري إلى المجلس في أيار/مايو، أكملت المحكمة أيضا إجراءات الاستئناف في قضيتين: لوكيتش ولوكيتش، وبيريسيتش. وثمة قضايا أخرى في الاستئناف تسير قدما، مع عقد جلسات استماع في الاستئناف بشأن قضية سينوفيتش وآخرين المعقدة، فضلا عن قضية دورديفيتش، وبشأن المادة ٩٨ المكررة المتعلقة بقضية كاراديتش.

ولا يبقى حتى الآن سوى إنجاز أربع محاكمات أساسية تتعلق بالجرائم التي يعاقب عليها القانون. ثلاث من تلك المحاكمات تشمل المتهمين الذين اعتقلوا في وقت متأخر، كاراديتش، وهاديتش، وملاديتش. وتسير قضية هاديتش على المسار الصحيح، ومن المتوقع إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وبالمثل، إن محاكمة ملاديتش جارية على قدم وساق، ومن المتوقع أن تختتم بحلول منتصف عام ٢٠١٦، حسب التوقعات السابقة.

قضية كاراديتش، التي كان متوقعا انجازها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، من المتوقع الآن انجازها بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥. وكما هو مفصّل في تقريري الخطي المقدم في أيار/مايو، هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى إعادة النظر في هذه التواريخ.

القضية الوحيدة الأخرى التي لا تزال قيد المحاكمة هي قضية سيسيلي. لقد قررت الدائرة الابتدائية الآن إصدار الحكم في هذه القضية بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أي بعد ثلاثة أشهر مما كان متوقعا في تقريري الخطي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وتشمل أسباب هذا التأخير مغادرة كبار الموظفين، فضلا عن الانخراط المتزامن لجميع القضاة في قضايا أخرى جارية.

وبالانتقال إلى قضايا الاستئناف في المحكمة، أود أن أتوقف أولا للإعراب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن على تنويههم بضرورة الإطراء على القضاة الدائمين في محكمة يوغوسلافيا السابقة وعلى العمل الذي قاموا به بشأن هذه المسألة.

إن الحكم المتعلق بالمادة ٩٨ مكررة بشأن قضية كراديتش من المتوقع صدوره بحلول تموز/يوليه ٢٠١٣. ومن المتوقع أيضا أن تنجز الاستئنافات المتعددة بخصوص قضية سينوفيتش وآخرين بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كما كان متوقعا من قبل. ومن المتوقع الآن صدور حكم الاستئناف في قضية دورديفيتش بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أي بعد شهرين من التوقعات السابقة. وهذا التأجيل يرجع إلى ضرورة استبدال قاضية بسبب استقالتها من المحكمة، وعبء العمل الثقيل الملقى على عاتق القضاة الآخرين، وعوامل أخرى، كما هو مذكور في تقريري لشهر أيار/مايو.

وكان هناك أيضا تأخير صغير في الإنجاز المتوقع لأحكام الاستئناف المتعددة في قضية بوبوفيتش وآخرين، التي من المتوقع الآن إنجازها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ومثلما هو موضح بمزيد من التفصيل في تقريري الخطي المقدم في أيار/مايو، فإن هذا التأخير سببه تعقيدات في القضية اقتضت استعدادات إضافية قبل انعقاد جلسة الاستئناف.

وبالنسبة إلى القضايا التي شهدت تغييرات في التواريخ المتوقعة للإنتهاء منها، اتخذ عدد من التدابير المختلفة للتقليل من التأخير إلى أدنى حد، بما في ذلك إعادة تعيين موظفين قانونيين إضافيين للمساعدة في صياغة الأحكام.

وكما أُبلغ المجلس سابقا، من المتوقع حاليا لثلاث قضايا في الاستئناف أن تتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي اثنتين من هذه القضايا، توليمير وستانيسيتش وزوبليانين، فإن مواعيد الإنجاز المتوقعة لمحاكمات الاستئناف تعدت الموعد المستهدف بمجرد بضعة أشهر. ونواصل البحث عن سبل لتقديم مواعيد الإنجاز المتوقعة لهذه القضايا، وفي الواقع، لجميع قضايانا. ومع ذلك، أي استئناف في القضية الثالثة، أي قضية برليتش وآخرين، من المتوقع ألا يستكتمل إلا في منتصف عام ٢٠١٧.

وبالنسبة إلى قضية برليتش وآخرين، أقول إنه لا يزال هناك احتمال بأن يذهب أي استئناف لهذه القضية إلى الآلية، بدلا من المحكمة. وسوف يتعين علينا أن نرى ما سيحدث. وبالمثل، لم يتضح بعد ما إذا كان أي استئناف في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش سيذهب إلى الآلية أو إلى محكمة يوغوسلافيا.

وخلاصة القول، في حين أن المحكمة قد أحرزت تقدما هائلا في كثير من النواحي، كان هناك بعض التأخير في اجراءات معينة، كما هو موضح تماما في تقريري المقدم إلى المجلس. وتؤسفني بشدة تلك التأخيرات. ولكن اسارع إلى تذكير المجلس بأن العديد من العوامل التي تؤدي إلى حالات التأخير هي إجراءات قضائية وجنائية ليست غير مألوفة في جميع أنحاء العالم.

الأهم من ذلك أنه بينما قد تؤدي التطورات غير المتوقعة إلى تأخير أية قضية جنائية، فإن أثر هذه التطورات على إتمام الاجراءات بفعالة يصبح مضخما بفعل حالة المحكمة الفريدة من نوعها، وولايتها. وهكذا، على سبيل المثال، تتضاعف الصعوبات النموذجية وعدم إمكانية التنبؤ بشأن تحديد الأدلة وإعدادها وتقديمها مرات عديدة نظرا لبعد المحكمة عن موقع الجرائم المزعومة، وعندما يجب إحضار معظم الشهود من على بعد آلاف الكيلومترات للمثول أمام المحكمة، وعندما تختلف اللغات الرسمية للمحكمة عن لغة المتهمين ومعظم الشهود، مما يستلزم على الدوام ترجمة أقوال الشهود وتوفير كميات غير عادية من الأدلة الوثائقية.

إن اتساع نطاق الجرائم وتعقيداتها وأنماط المسؤولية الجنائية الفردية المزعومة في قضايا المحكمة أمور لا تعمل إلا على زيادة تعقيد تلك التحديات. وكما أوضحت للمجلس

سابقا، فإن إنهاء عمل المحكمة المعلق ينتج أيضا تحديات خاصة به، ولا سيما الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين وذوي الخبرة العالية اللازمة لإنهاء عمل المحكمة بشكل سريع ومنظم.

وأود أن أؤكد على أن كل الجهود تبذل من جانب المحكمة لإكمال عملها القضائي المعلق بأسرع ما يمكن مع الاحترام الكامل للحقوق الأساسية للمتهمين والمستأنفين في إجراء محاكمات عادلة وفقا للمعايير الدولية. وكما هو مبين في التقرير الخطي المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل والمقدم إلى المجلس، وضعت المحكمة أيضا خطة موحدة وشاملة تحدد العمليات والإجراءات المتعلقة بانتهاء عمل المحكمة نهائيا. في الوقت نفسه، زملائي وأنا في المحكمة لا نزال نشعر بالامتنان للمجلس على دعمه المتواصل، تماما كما أنني ما زلت ممتنا للقضاة وجميع موظفي المحكمة على التزامهم العميق بعملنا.

وأود الآن أن أنتقل إلى عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

بداية، يسرني الإبلاغ بأن جميع الترتيبات قد اكتملت لكفالة انتقال صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى فرع الآلية في لاهاي بطريقة سلسلة، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، في امتثال تام لمتطلبات القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وأتوقع أن تواصل الآلية عملها على نحو سلس – بعد أن تصبح مؤسسة عبر القارات بصورة رسمية – مثلما كانت عليه منذ افتتاح فرع أروشا في تموز/يوليه الماضي. وأود في ذلك الصدد، أن أعرب عن امتناني لمسجل الآلية والمدعي العام لديها على المساعدة على جعل ذلك ممكنا.

وعند افتتاح فرع لاهاي في تموز/يوليه، ستضطلع الآلية –وفقا للولاية المنوطة بها – بمهام مختلفة موروثة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك إنفاذ الأحكام، وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية، وحماية الضحايا والشهود في المحاكمات التي أنجزتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وستتولى الآلية أيضا سلطة النظر في دعاوى الاستئناف أو الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في القضايا التي يقدم فيها الإخطار بالاستئناف بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، كما سبق ذكره. وتتولى الآلية أيضا سلطة مراجعة الأحكام التي أصدرتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والنظر في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، فضلا عن سلطة البت في طلبات العفو أو تخفيف الأحكام. وتولت الآلية بالفعل المسؤولية عن إدارة محفوظات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على حد سواء، على الرغم أن هذه الأخيرة لا تزال تحتفظ بمسؤوليتها فيما يتعلق بإعداد سجلاتها من أجل الانتقال إلى الآلية.

ومن الناحية الإدارية، فإن جميع الأمور تسير على ما يرام. فقد أصدرت الآلية العديد من التوجيهات الإجرائية، فضلا عن وضع سياسات أخرى، الأمر الذي مكنها من زيادة تطوير إطارها القانوني والتنظيمي. ويسير عمل الآلية في المقر الدائم في أروشا في المسار الصحيح، علاوة على توفر التمويل اللازم. وتعرب الآلية عن امتنانها للدعم والتعاون من قبل حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة فيما يتعلق بذلك المشروع.

وإذ أنتقل إلى العمل القضائي للآلية، ألاحظ أن هناك العديد من الأحكام، على النحو المبين بمزيد من التفصيل في تقريري الخطي (S/2009/309 I المرفق ١). وتلقت الآلية – منذ تقريري السابق إلى المجلس – قضية الاستئناف الأولى ضد الحكم الصادر في قضية نغيراباتواري. وكما ذكرت في وقت سابق، فإن من المتوقع تقديم طعون إضافية في الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في المستقبل، بما في ذلك احتمال تقديم طعون في قضايا المتهمين شيشيلي، وكراديتش، وهاديتش، وملاديتش. ونظرت الآلية أيضا في العديد من الالتماسات والطلبات فيما يتعلق ببعض الادعاءات ذات الصلة

بانتهاك حرمة المحكمة. ويقدم ذلك التقاضي مثالا على الأنشطة القضائية المخصصة غير المتوقعة التي قد تنشأ أمام الآلية.

وأخيرا، فقد أصدرت بصفتي رئيسا، قرارات فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام، وبناء على طلب بشأن مراجعة قرار إداري. وفي غضون ذلك، أصدر بالمثل رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فاغن يونسن، الذي يشغل منصب القاضي المناوب لدى الآلية في أروشا،، قرارات في مجموعة متنوعة من المسائل. وأعرب عن امتناني الشديد للرئيس يونسن للعمل الذي يضطلع به باسم الآلية، فضلا عن كونه شريكا فعالا ومتعاونا، بصفته رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وعلاوة على مسؤولية الآلية عن القضايا المعروضة أمامها، فإنها مسؤولة أيضا – بمساعدة من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية – عن رصد القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بغرض النظر فيها أمام المحاكم الوطنية. وعلى النحو المبين في تقريري الخطي، فقد أحيلت قضيتان من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى فرنسا للنظر فيها هناك. وريثما توضع الصيغة النهائية للترتيبات بالتعاون مع منظمة دولية للمساعدة في رصد القضيتين، فقد اتخذت الآلية ترتيبات مؤقتة لرصد القضيتين المذكورتين. وأعرب عن امتناني العميق للسلطات الفرنسية لتعاونها فيما يتعلق بهذه المسألة.

وأحالت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضا العديد من القضايا للنظر فيها في رواندا. وتشمل تلك القضايا بعض الأفراد الذين ما زالوا هاربين. وفيما يتعلق بقضية أوينكيندي، فإن من المتوقع أن تبدأ المحاكمة في وقت لاحق من هذا العام. وإلى أن تكتمل ترتيبات الرصد، فقد اضطلع موظفو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بمهام الرصد المؤقت للإجراءات الجارية في مرحلة ما قبل المحاكمة.

وأود أن أشكر السلطات الرواندية على تعاونها في تيسير الرصد، الذي يشكل جانبا هاما من جوانب ولاية الآلية.

وأود أن أشكرها بوجه عام، على الترحيب الحار الذي تلقيته لدى زيارتي الرسمية الأولى لكيغالي في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وأشعر بالامتنان العميق للمناقشات المفتوحة والصريحة التي أجريتها هناك، فضلا عن الامتنان لتعاون رواندا المستمر مع الآلية. وأتطلع – عقب افتتاح فرع الآلية في لاهاي – إلى البناء على العلاقات القائمة مع الدول في يوغوسلافيا السابقة، علاوة على إقامة علاقات مثمرة وتعاونية مع تلك الدول.

وإذ أنتقل إلى مسألة إنفاذ الأحكام، أود أن أعرب عن قلقي بشأن الحالة في مالي، حيث يقضي ١٧ شخصا أدينوا من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فترة عقوبتهم في السجن. وقد أصبح هؤلاء الـ ١٧ فردا الآن تحت مسؤولية الآلية، ويواصل رئيس قلم الآلية رصد الحالة الأمنية عن كثب. وتعمل الآلية أيضا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات التي قدمها أحد خبراء السجون المستقلين – الذي عيّنه رئيس قلم المحكمة بهدف مراجعة إنفاذ الأحكام في البلدين الذين ينفذان حاليا أحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا: مالي وبنن. وفي الوقت نفسه، تسعى الآلية إلى زيادة قدرتها على إنفاذ الأحكام في أفريقيا، وتشارك بنشاط في اتخاذ الخطوات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقات المتعلقة بإنفاذ الأحكام مع دول جديدة. ونعرب عن تقديرنا البالغ لتعاون وقيادة المجلس وأعضائه في ذلك الصدد.

لقد تلقت الآلية – منذ افتتاح فرعها في أروشا – العديد من الطلبات التي تقدمت بها السلطات الوطنية من أجل المساعدة فيما يتعلق بالتحقيقات الوطنية، وتوجيه الاتهام ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم المتعلقة بالإبادة الجماعية في رواندا. وفي ١ تموز/يوليه ستتولى الآلية مسؤوليات مماثلة بشأن الطلبات المتعلقة بالأحداث في يوغوسلافيا السابقة.

وأخيرا، أود أن أذكر المجلس بأن الآلية مسؤولة عن محاكمة ثلاثة أشخاص متهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية

لرواندا. ولا يزال اعتقال ونقل هؤلاء الهاربين الثلاثة إلى الآلية يمثلان أولوية قصوى. وتقع المسؤولية الرئيسية عن ذلك على عاتق المدعي العام جالو. لكن وكما تعلمنا من خبرة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث ألقي القبض على المتهمين الأخيرين الهاربين في عام ٢٠١١ في نهاية المطاف، بفضل الجهود التي بذلتها السلطات الصربية، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمدعي العام سيرج براميرتز، فإن الدول الأعضاء تضطلع بدور لا غنى عنه في كفالة إلقاء القبض على المتهمين الهاربين.

لقد كررت الولايات المتحدة مؤخرا التزامها بتقديم مكافآت مالية إلى الأفراد الذين يقدمون معلومات تؤدي إلى إلقاء القبض على المتهمين الهاربين أو نقلهم –بمن في ذلك جميع الهاربين التسعة الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا – عبر برنامجها المعني بتحقيق العدالة في جرائم الحرب. ونحن ممتنون جدا للولايات المتحدة على مبادرتها في ذلك الصدد. وأدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى اتخاذ خطوات للتأكد من إلقاء القبض على جميع المتهمين الهاربين المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، سواء تمت محاكمتهم في نهاية المطاف من قبل رواندا أم الآلية، علاوة على تقديمهم إلى المحاكمة. وقد تمكنت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من محاكمة جميع الأفراد البالغ عددهم ١٦١ فردا الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، بفضل تفاني وتعاون الدول الأعضاء.

ومن الاهمية الحيوية بمكان لإرث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبالتأكيد لقضية العدالة الدولية، التي نعتز بها جميعا اعتزازا كبيرا، أن نضمن احراز نتائج مماثلة لمن وجهت المحكمة اليهم الاتهام.

وقبل أن اختتم بياني، لا بد أن أقر بمعلم بارز هام: الا وهو أن ٢٥ ايار/مايو ٢٠١٣ يصادف مرور عشرين عاما على انشاء المجلس للمحكمة بالقرار ٨٢٧ (١٩٩٣). واحتفلت الاطراف الرئيسية في المحكمة، القضاة والموظفون، بالترافق مع الشخصيات المرموقة الممثلة لعدد كبير من الدول الاعضاء بهذه المناسبة في ظل وجود جلالة ملك هولندا ووكيلة الامين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية والمستشارة القانونية، باتريشيا براين.

واشعر بالامتنان للمجلس على بيانه الذي يقر بهذا المعلم البارز الهام وبالإسهامات التي قدمتها المحكمة خلال الاعوام العشرين الماضية. وأنا ممتن بشكل مماثل للمجلس على اعترافه بان آلية تصريف الاعمال المتبقية تضطلع بدور اساسي في ضمان ألا يترك الاغلاق المنتظر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا الباب مفتوحا أمام الافلات من العقاب. وكما لاحظت وكيلة الامين العام في مناسبة الذكرى السنوية العشرين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، فان عصرا جديدة للمساءلة آخذ في أن يصبح واقعا. ويعزى ذلك بقدر كبير إلى الاعمال التي اضطلعت بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة خلال العقدين الماضيين. وبالدعم المستمر الذي قدمه المجتمع الدولي والمجلس على وجه الخصوص، ستمضي آلية تصريف الاعمال المتبقية قدما بذلك الإرث القوي في الاعوام المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر القاضي ميرون على احاطته الاعلامية، واعطي الكلمة الآن للقاضي فاغن يونسن.

القاضي يونسن (تكلم بالإنكليزية): اود أن ابدأ بياني بتقديم التهنئة لوفد المملكة المتحدة على رئاسته لمجلس الامن لشهر حزيران/يونيه. واتمنى لكم كل النجاح في فترة عملكم، سيدي الرئيس.

ويشرفني كثيرا أن اخاطب اعضاء مجلس الامن وان اقدم لهم المعلومات المستجدة حاليا عن استراتيجية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإنجاز المحاكمات. واود أن اعرب عن تقدير المحكمة باسرها لجميع الحكومات الممثلة في المجلس على

الدعم المستمر الذي تقدمه ونحن اليوم نقترب اكثر من أي وقت مضي من اختتام اعمالنا.

لقد استكملت المحكمة الآن جميع اعمال المحاكمات الابتدائية، والتزمت بنجاح بجميع الاطر الزمنية التي حددت في كانون الاول/ديسمبر لتقديم الطعون واستكملت قرارها بإحالة القضية الثانية المتعلقة بأحد المتهمين رهن الاحتجاز إلى رواندا. ولا تزال خمس من قضايا الطعن الست المتبقية المعروضة على المحكمة في طريقها إلى الانجاز قبل نهاية عام ٢٠١٤، ومن المتوقع استكمال احالة السجلات القضائية غير المستخدمة إلى آلية تصريف الاعمال المتبقية بنهاية عام ٢٠١٤. وتنظر الآلية في الوقت الحالي في اول طعن على حكم اصدرته الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وظللت منخرطا بفعالية في المسائل القضائية التي سلمت للآلية بصفتي نائب القاضي لفرع الآلية في أروشا. ولا يزال نقل الاشخاص الذين برأتهم المحكمة والاشخاص الذين اطلق سراحهم بعد قضاء فترة احكامهم في تنزانيا إلى اماكن اخرى مسألة تحظى باهتمام عاجل وهي ستتطلب تعزيز تعاون الدول الاعضاء. واخيرا، وبسبب الصعوبات التي سأوضحها بعد وقت قصير، فان المحكمة تتوقع في الوقت الحالي استكمال حكم الاستئناف النهائي في قضية بوتاري في نيسان/ابريل ٢٠١٥.

وسأبدأ بياني بتوضيح مركز المحاكمات الابتدائية والطعون. ويسرني أن ابلغ بان جميع المحاكمات الابتدائية الفنية انجزت في الوقت الحالي بإصدار الحكم الابتدائي في قضية نغيراباتواري في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢. وبفضل استمرار العمل الجدي لموظفينا وتفانيهم، التزمت المحكمة بشكل ناجح بالأطر الزمنية للمحاكمات الابتدائية والطعون على النحو المحدد حينما خاطبت المجلس اخر مرة قبل ستة اشهر. وكما هو متوقع، فان الاخطار بالطعن في قضية نغيراباتواري قدم إلى آلية تصريف الاعمال المتبقية، مما شكل المرة الأولى التي تنظر فيها الآلية في أي استئناف لأي قضية معروضة امام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا او المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وذلك معلم بارز هام في عملية انتقالنا. كما اود أن الفت انتباه المجلس إلى أن دائرة الاستئناف قد اوفت بتوقعاتها العاجلة حتى الآن، بإصدار حكم استئناف واحد متعلق بشخصين في قضية موغيتري وموغيرانيزا في شباط/فبراير. كما انها اصدرت حكما نهائيا مؤيدا لإحالة الدائرة الابتدائية قضية مونياغيشاري إلى رواندا في ٣ ايار/مايو ٢٠١٣. ومن المتوقع احالة بيرنارد مونياغيشاري إلى رواندا قريبا، وبقيت التوقعات المتعلقة بالطعون في القضايا المتبقية على حالها تقريبا، باستثناء استئناف بوتاري الذي تأخر إلى عام ٢٠١٥.

ولا يزال من المتوقع الفصل قبل نهاية عام ٢٠١٤ في خمس من قضايا الاستئناف المتبقية الست المتعلقة بتسعة من الاشخاص الستة عشرة المتبقيين، ومن المتوقع الآن اصدار الحكم النهائي في الطعن في القضية المتعددة المتهمين المتعلقة بستة اشخاص في قضية بوتاري في تموز/يوليه ٢٠١٥. ونجم هذا التأخير في التوقع النهائي لاستكمال القضية من عدم قدرة دوائر اللغات على تنفيذ الخطط العاجلة لترجمة الوثائق المتعلقة بالحكم النهائي في قضية بوتاري وغيرها من الوثائق المتعلقة بإجراءات الاستئناف، التي يحق للدفاع قانونا أن يتلقاها بلغة يمكن للمتهم أن يفهمها قبل تقديم مذكرات الاستئناف. وبالرغم من أن المحكمة بذلت اقصى جهودها للالتزام بالجدول الزمني المعجل لتوفير ترجمة الحكم الابتدائي في قضية بوتاري في اب/اغسطس ٢٠١٢، ومع مستويات تعيين الموظفين السائدة في قسمنا للغات، فانه لم يتسن استكمال الصيغة النهائية باللغة الفرنسية وايصالها إلى الاطراف إلا في شباط/فبراير ٢٠١٣. وكان نتيجة ذلك أن تعين أيضا تأخير الجدول الزمني لتقديم مذكرات الاستئناف. واضافة إلى ذلك، وبعد استعراض الحكم الخطي بلغة يمكن فهمها، طلب العديد من المستأنفين توسيع نطاق طعونهم إلى مدى ابعد من

مذكرات الاستئناف الاصلية، التي على اساسها قام توقع موعد استكمال قضية بوتاري في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٤. وادت جميع تلك الظروف إلى التوقع الحالي لاستكمال القضية في تموز/يوليه ٢٠١٥. ومع ذلك، وفي جميع القضايا الاخرى، اشعر بالسرور اذ ابلغ بان اعمال الاستئناف لا تزال تمضي حسب الجدول الزمني المقرر ولا تزال جميع الطعون باستثناء قضية بوتاري في طريقها إلى الاستكمال في عام ٢٠١٤.

وبعد ذلك اود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لهذا المجلس الموقر على اتخاذ القرار ٢٠٨٠ (٢٠١٢)، الذي يمدد فترة ولاية قضاة دائرة الاستئناف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى نهاية عام ٢٠١٤ أو إلى حين استكمال الفصل في القضايا المكلفين بها، اذا كان ذلك اقرب موعدا. وقد ساعد البت السريع في ذلك الطلب على ضمان تمكن المحكمة من مواصلة تحقيق غاياتها المتعلقة باستراتيجية انجاز المحاكمات. وعلى نحو ما كان متوقعا في تقريرنا الاخير، فان اثنين من القضاة الثلاثة الذين ينظرون في قضية نغيراباتواري تركا منصبيهما بعد استكمال قضيتهما الاخيرة، ونقل الثالث، القاضي وليام ح. سيكولي من تترانيا، إلى دائرة الاستئناف في اذار/مارس ٢٠١٣، مما جعل عدد القضاة الدائمين العاملين في دائرة الاستئناف يصل إلى ١١ في ذلك الوقت. وفي ٣١ ايار/مايو ٢٠١٣، استقالت القاضية اندرسيا فاز من السنغال من منصبها بصفتها قاضية استئناف، مما اعاد اجمالي عدد القضاة في دائرة الاستئناف إلى عشرة. والمعرفة البارزة والخبرة التي قدمتها القاضية باز إلى المحكمة ستفتقد بشكل كبير واعادة تكليف قضاة اخرين بالقضايا العشر التي كانت تنظر فيها سيلقي بعبء متزايد على عاتق القضاة الاخرين. وبغية محاولة تخفيف أي تأثير خطير على انجاز اعمال الاستئناف يمكن أن يسفر عن فقدان تلك القاضية الموقرة، فإنني سأوجه رسالة إلى الامين العام لطلب التعيين العاجل لبديل للقاضية باز، وللإعراب عن اهمية أن يكون لدي ذلك القاضي البديل معرفة عميقة بالفقه القضائي للمحكمة وممارستها وفهم لهما بغية الا نضيع أي وقت من اجل الاسهام في عبء العمل الثقيل المتبقي لقضايا الاستئناف.

أنتقل الآن إلى مسألة هامة دأبت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على عرضها على المجلس منذ سنوات عديدة. فزيادة الدول الأعضاء لتعاونها لكي تساعدنا في حل المشكلة المستديمة التي تزداد خطورة والمتمثلة في نقل الأشخاص الذين برأتهم المحكمة أو أطلقت سراحهم بعد قضاء مدد عقوبتهم أمر في غاية الأهمية لإنجاز ولايتنا. وما زلت أعتبر بذل جميع الجهود الممكنة في هذا الصدد حجر الأساس لرئاستي؛ وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وظفت طاقتي بشكل متزايد لإقناع الدول الأعضاء بالمساعدة في النقل.

وهناك الآن سبعة أشخاص تمت تبرئتهم، من بينهم شخص حصل على البراءة في عام ٢٠٠٤، وثلاثة أشخاص أُفرج عنهم بعد قضاء مدد عقوبتهم ولا يزالون يقيمون في بيوت آمنة في أروشا تحت حماية المحكمة. ولا يزال هؤلاء الأفراد العشرة على الأراضي التزانية دون التمتع بالوضع الصحيح للمهاجر ولا يمكنهم التنقل بحرية. ومحكمة رواندا يساورها بالغ القلق بشأن عواقب عدم احترام الحق الأساسي المتمثل في أن يعيش الإنسان حياته بحرية بعد الحصول على البراءة. ولا يمكن التشديد بما يكفي على أهمية العثور على بلدان مضيفة لهؤلاء الأشخاص قبل إغلاق المحكمة.

ولذلك، عملت بشكل وثيق مع رئيس قلم المحكمة في وضع خطة نقل استراتيجية، تم تقديمها مؤخرا إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ونهيب بجميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء في المجلس التي يمكنها وضعها من القيام بذلك، المساعدة في حل هذه المشكلة المستديمة ونشكر الدول التي عززت بالفعل تعاونها مع المحكمة في هذا الصدد.

أتحول بعد ذلك إلى التقليص والانتقال إلى العمل بالآلية. لا تزال المحكمة تواجه تحديات فيما يتعلق باستقدام الموظفين واستبقائهم نتيجة عملية التقليص. وفي المجالات التي نحتاج فيها إلى استقدام، لا تزال المحكمة تجد صعوبة في اجتذاب المرشحين ذوي المؤهلات المناسبة نظرا لمحدودية الأمن التعاقدي الذي يمكن أن توفره مؤسسة بصدد إغلاق أبوابها. كما لا تزال المحكمة تواجه صعوبات في استبقاء الموظفين ذوي الخبرة بسبب غياب الحوافز المالية التي تجعلهم يبقون ويستكملون عملهم ونظرا لعدم وجود إمكانيات للترقي.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان المحكمة لإدارة الشؤون الإدارية، ولا سيما مكتب المراقب المالي ومكتب إدارة الموارد البشرية، والتي ما فتئت تساعد المحكمة على التصدي للتحديات للحيلولة دون أي مزيد من التأخير في إنجاز الولاية المنوطة بها. وقد وفر تعاونها في تنفيذ استراتيجيات للتخفيف من شدة هذه الصعوبات بما يتماشى ونظامي الموظفين الإداري والأساسي المعمول بهما دعما، هم في أمس الحاجة إليه في الانتقال من المحكمة إلى مهن وظيفية أخرى.

وعلى الرغم من استمرار تحديات التوظيف، نجحت المحكمة في الوفاء بمواعيدها النهائية المتوقعة ولم يتبق أمامها سوى الأعمال المتعلقة بالاستئناف فيما تمضي عملية الانتقال إلى الآلية قدما. وقد قطع الانتقال شوطا طويلا حيث اكتمل تسليم المهام القضائية إلى الآلية وكما سيصف المدعي العام بمزيد من التفصيل، لا يزال النقل السلس لمهام الادعاء العام على المسار الصحيح.

وبالإضافة إلى إجراءات الاستئناف في قضية نغيراباتواري، يشمل اختصاص الآلية حاليا طلبات مراجعة أحكام المحكمة والمحاكمات المتعلقة بإهانة المحكمة أو بالشهادة الزور في المحاكمات التي عقدتها المحكمة ومحاكمات الهاربين الثلاثة من المحكمة ذوي الأولوية القصوى، بمجرد إلقاء القبض عليهم.

كما يندرج رصد جميع القضايا المحالة ضمن مسؤولية الآلية، على الرغم من أنني سأواصل أنا ورئيس قليم المحكمة المساعدة في الإشراف على إدارة الرصد المؤقت لمحاكمة أوينكيندي ومحاكمة برنار مونياغيشاري، بمجرد تسليمه إلى رواندا بمعرفة موظفي المحكمة، إلى أن تبرم الآلية اتفاقا نهائيا مع منظمة في كلتا القضيتين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس ميرون ورئيس قلم المحكمة هوكينغ على التعاون الممتاز بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية طوال عملية الانتقال. وأنا على ثقة بأن هذا التعاون سيستمر حتى الانتهاء من التسليم.

بخصوص تجهيز محفوظات المحكمة، أُحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأصبحت المحكمة الآن في وضع يسمح لها بنقل ٤٠ في المائة من سجلاتها المطبوعة إلى عهدة الآلية، بما في ذلك ٦٠ في المائة من السجلات القضائية. ومن المقرر أن تبدأ عملية التسليم الفعلي لهذه السجلات في وقت لاحق من هذا الشهر، حيث تم الانتهاء تقريبا من أعمال تحديد مرفق تخزين المحفوظات المؤقت الذي ستُحفظ فيه السجلات لحين نقلها إلى المبنى الجديد للآلية.

والموعد المستهدف للانتهاء من عملية تسليم السجلات لا يزال هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ونتوقع أن تكون جميع السجلات القضائية المغلقة قد سُلمت بحلول ذلك الموعد. ومع ذلك، علينا أن نضع في الاعتبار أن بعض السجلات التي لا تزال مستخدمة بصورة نشطة لدعم مهام المحكمة، بما في ذلك الملفات التي يتم التعامل معها بشكل نشط ذات الصلة بقضية بوتاري، ستظل في عهدتنا وأنه لا يمكن نقلها إلا بعد انتفاء الحاجة إلى استخدامها. ومن المتوقع تسليم هذه السجلات في إطار عملية التصفية بعد الإغلاق الرسمي للمحكمة.

سأختتم بياني ببعض الأفكار حول مكانتنا في التاريخ. فقد سعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، منذ إنشائها،

إلى المساهمة في عملية المصالحة في رواندا من خلال المساعدة على استعادة الإحساس بالعدل والقيام بدور في بناء السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى. ومهدت إعادة بناء ذلك الإحساس بالعدل الطريق لتجاوز الأحداث التي وقعت في عام ١٩٩٤. وساعدت المحكمة على كفالة عدم نسيان تلك الأحداث مطلقا من خلال مبادراتها للتوعية وبناء القدرات، ونحن نسلم بضرورة ضمان أن تكون سجلات المحكمة يسيرة المنال أمام الأجيال المقبلة من أبناء الشعب الرواندي.

ويأتي الانتقال إلى الآلية، المكلفة على وجه الخصوص بالحفاظ على إرث المحكمة وتعزيزه، ليسطر فصلا جديدا في تاريخ القانون الدولي. وقد بدأت كتابة الفصل التالي بالفعل من خلال عمل المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة للبنان. ومع الإغلاق الوشيك للمحكمتين المخصصتين، ستكفل الآلية الحفاظ على إرثهما وإتاحة الدروس المستفادة منهما للمحاكم التي ستخلفهما.

بيد أنه قبل مواجهة التحديات المتجددة التي سيطرحها الفصل التالي، سنكون مقصرين إن لم نبرز مدى ما حققناه بفضل تعاون الدول الأعضاء وما لهذا التعاون من دور حيوي، وكذلك الصعوبات التي سنواجهها ما لم يتم تنشيط الجهود في بعض المجالات. فبفضل الدعم الهائل من قبل المجتمع الدولي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لم تتمكن المحكمة فحسب من محاكمة الذين يتحملون النصيب الأكبر من المسؤولية عن أعمال الإبادة الجماعية في رواندا، بل تمكنت أيضا، بدورها، من مساعدة الهيئات القضائية الوطنية القادرة على إكمال عملها، ومن ثم تحقيق المزيد من تعزيز المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي.

ويشكل تمكين المؤسسات الوطنية على هذا النحو تأكيدا لالتزام المحكمة بتطبيق سيادة القانون، وربما يتيح المجال في نهاية المطاف للتغلب على ظاهرة الإفلات من العقاب بشكل دائم وعلى جميع المستويات. ومع ذلك، فإننا في أمس الحاجة إلى زيادة التعاون فيما يتعلق بالنقل وإلى الشعور بالثقة في أن الدول الأعضاء ستقوم بما هو ضروري لمساعدتنا على إنجاز هذه المهمة الهامة قبل الإغلاق.

وقد كانت المشاركة في هذه المهمة الهامة، ولا تزال، مصدر شرف وامتياز بالنسبة لي وكان من دواعي شرفي العظيم أن أخاطب أعضاء المجلس اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي يونسن على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتز.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن التقدم الذي أحرزناه نحو إنجاز ولايتنا. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبينما احتفلنا بمرور ٢٠ عاما على إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، شهدنا قدرا كبيرا من الانتقاد لعمل المحكمة. ولم يحدث قط أن قيل وكتب كل ذلك عن قضايانا وإرثنا وإسهامنا في المصالحة في المنطقة.

بالتأكيد كانت تلك فترة صعبة ومليئة بالتحديات بالنسبة لمكتب المدعي العام وبوصفنا طرفا في المحاكمات، يجب علينا قبول الأحكام الصادرة. ومع ذلك، فإننا نستخدم كل الآليات القانونية المتبقية وسنواصل استخدامها للضغط من أجل تحقيق النتائج التي نعتقد أنها عادلة وأنها تعكس بشكل صحيح أن المتهمين الماثلين أمام المحكمة مذنبون.

ولكن، رغم الازدياد المتصاعد للجدل بشأن المحكمة، سوف نواصل التركيز على استكمال البت في قضايانا الأخيرة بنجاح. وقد بلغت محاكمة كراديتش مرحلة عرض أدلة الدفاع في القضية. وإذا استمرت الوتيرة السريعة الحالية، سيتم الانتهاء منها قبل نهاية هذا العام. بغية تعزيز الكفاءة، أرسى فريق الادعاء

ضد كراديتش مواجهة للشهود واستجوابهم تقلل من وقت نظر المحكمة في القضية، مع ضمان تمحيص الأدلة بشكل صحيح.

في قضيتي ملاديتش وهادزيتش، يواصل الادعاء عرضه للأدلة. في تينك القضيتين أيضا تقلل تقنيات الكفاءة التي جرى تطويرها على مدى السنوات السابقة من الوقت الذي تستخدمه المحكمة. وفي الوقت نفسه، يقوم الادعاء باستمرار بإعادة تقييم استراتيجيته، من أجل زيادة تسريع العملية. على سبيل المثال، في قضية ملاديتش، قلل الادعاء من عدد الشهود المفترض الاستماع إليهم من ٢٠٠ إلى ١٧٠، بعد التحقق من أن ذلك لن يكون له تأثير سلبي على الحكم في القضية. إذا استمرت الوتيرة الحالية، فإن الادعاء سينتهي من قضيتي ملاديتش وهادزيتش، قبل نهاية هذا العام.

وقد ساعد التعاون الجيد لكرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك

عمل الادعاء فيما يخص المحاكمات والطعون. وقد استجاب كل بلد من تلك البلدان بشكل مناسب لطلباتنا للحصول على المساعدة بشأن الوثائق والوصول إلى الشهود. وسنواصل طلب استجابات فورية وفعالة من جانبها لطلباتنا خلال الفترة المقبلة المشمولة بالتقرير.

في تقاريري وإحاطاتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها إلى مجلس الأمن، أصبحت المشاكل المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية الخاصة بجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة، على وجه الخصوص، في البوسنة والهرسك، مزعجة على نحو متزايد. تظل تلك المشاكل قائمة، ويلزم اتخاذ إجراء عاجل على العديد من الجبهات إذا ما أريد تصحيح الحالة. وفي ذلك الصدد، سأسافر إلى سراييفو في نهاية حزيران/يونيه لإجراء مناقشات متعمقة بشأن مركز قضايا الفئة الثانية التي لم يبت فيها بعد والتي أحالها مكتبي إلى البوسنة والهرسك منذ بضع سنوات. وفي الوقت نفسه، سوف نعقد دورة معلومات عملية في سراييفو للمدعين على مستوى الكيان، بخصوص الوصول إلى بيانات من قواعد البيانات لدينا. ونرغب في المزيد من الالتزام باستخدام الموارد المتاحة في قواعد بياناتنا في لاهاي.

لدينا عدد من المبادرات الجارية الأخرى لبناء القدرات، بما في ذلك اقتراح مفصل لبرنامج تدريب منسق وشامل، وتنمية الموارد لنقل الخبرة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لأغراض الملاحقات القضائية لحالات العنف الجنسي، التي لا تزال تمثل تحديا كبيرا للغاية لزملائنا في المنطقة؛ وبرنامج المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة/ومدعي اتصال الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الفنيين الشباب، الذي هو الآن في عامه الرابع.

من الواضح اضطلاع المجتمع الدولي بدور هام جدا في مجال بناء القدرات في البوسنة والهرسك. ونحن ممتنون بشكل خاص لشركاء مثل الاتحاد الأوروبي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعملون معنا بخصوص العديد من المبادرات التي أشرت إليها اليوم. ولكن من الواضح أيضا أن جهودنا لن تؤتي سوى ثمار قليلة، إلى أن يلتزم القادة السياسيون لجميع الاطراف حقا بإنجاح الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بجرائم الحرب، وثمة المزيد الذي يتعين القيام به.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رأينا بوادر تقدم لدى إبرام بروتوكولي تعاون إقليميين، لمحاكمات جرائم الحرب: أحدهما بين صربيا والبوسنة والهرسك، والآخر بين كرواتيا والبوسنة والهرسك. وتلك خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن يجب على الدول المعنية الآن ترجمة أقوالها إلى أفعال ملموسة. بشكل أعم، فإننا نشجع بقوة السلطات المسؤولة على توفير الموارد الكافية لتنفيذها بنجاح لاستراتيجياتها الوطنية الخاصة بجرائم الحرب. كما نطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تظل ملتزمة بضمان تحقيق نتائج إيجابية.

أود أن أسلط الضوء على مسألتين أخريين تتعلقان بالالتزام الإقليمي بسيادة القانون. تتمثل الأولى في عمل صربيا على شبكات الهاربين. وجهود صربيا التي تبذلها لمساءلة الذين ساعدوا الهاربين المطلوبين للمحكمة من التهرب من العدالة عمل جار حاليا، ونطلب أن يتم الانتهاء منه بسرعة وفعالية. وتتمثل المسألة الثانية في عدم إحراز تقدم فيما يخص تحديد مكان الأشخاص المفقودين، بما في ذلك من خلال استخراج الجثث من القبور الجماعية. خلال زياراتي مؤخرا أعربت مجموعات الناجين عن خيبة أمل كبيرة في ذلك الصدد، ويجب على السلطات في المنطقة إعادة التركيز بسرعة على تحديد مكان الأشخاص المفقودين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي.

ونحن ندخل العام الحادي والعشرين من عمل المحكمة، ينبغي ألا يغيب الآلاف الذين نجوا من الجرائم التي ارتكبت خلال النزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة قبل كل شيء عن أذهاننا. بالنسبة لهم، فإن مرور ٢٠ عاما له القليل من المعنى. والجرائم التي عاشوها والجرائم التي أودت بحياة أحبائهم، حاضرة أكثر من أي وقت مضى، ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لتسهيل تقديم تعويضات لهم.

تفصلنا الآن بضعة أسابيع قصيرة عن تاريخ بدء عمل فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقد أدى الإنشاء الموازي للآلية بينما يستمر عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلى إطار عمليات أكثر تعقيدا. ومع ذلك، فإن شغلنا الشاغل هو ضمان الانتقال الفعال وتحقيق أفضل النتائج الممكنة في كل قضية من قضايانا، بغض النظر عما إذا كان سيجري البت فيها في نهاية المطاف من قبل المحكمة أو من قبل الآلية.

إن الحفاظ على جودة عملنا يتطلب الانتباه أيضا إلى مسألة الاحتفاظ بالموظفين، كما أشار إلى ذلك الرئيسان.. يشكل فقدان الموظفين الرئيسيين للمحكمة في مراحل حاسمة من عملنا، تحديا كبيرا. في مكتبنا، نسعى إلى إيجاد طرق مبتكرة لتشجيع موظفينا على البقاء في المحكمة. إننا نريد أن نرى موظفينا يواصلون عملهم. وفي الوقت نفسه، نريد مساعدتهم على تحقيق انتقال ناجح إلى الخطوة التالية في حياتهم المهنية. وحوافز الاحتفاظ بالموظفين هي السبيل لتحقيق ذلك الهدف. ونأمل أيضا أن يعتبر المجتمع الدولي موظفي المحكمة موردا هائلا لمبادرات العدالة الدولية المستقبلية وقيمة كبيرة قابلة للانتقال في إطار منظومة الأمم المتحدة بشكل عام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد براميرتز على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد جالو.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني كثيرا أن أحيطكم علما مرة أخرى بشأن التقدم الذي أحرزته استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأن أقدم لكم التقرير الثاني عن أعمال مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (S/2013/309، المرفق الثاني).

خلال فترة الستة أشهر الماضية، إنصب تركيزنا في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على المحاكمات والانتهاء من الطعون؛ وإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، وإعداد محاضر مكتب المدعي العام لكي تحفظ، وتسليمها للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، والانتهاء من القضايا الموروثة، والقضايا المتبقية وإغلاق القضايا، وتقديم الدعم إلى مكتب المدعي العام لفرع الآلية في أروشا. وسيتواصل ذلك التركيز، باستثناء إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، خلال الأشهر المقبلة. وأمضى أيضا مكتبا الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، خلال الأشهر الستة الماضية، وقتا طويلا لحضور ترتيبات بدء فرع الآلية في لاهاي، الذي من المقرر أن يبدأ العمل في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

استمر ثقل حجم الطعون في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، عقب اختتام المراحل التمهيدية لقضايا المحكمة في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢. ومنذ بداية هذا العام، ترافع مكتب المدعي العام وانتهى من جلسات استماع ١٠ طعون ادعاء ودفاع في قضيتي نداهيمانا وندينيلييمانا وآخرين. اللتين نظرت فيهما دائرة الاستئناف في أروشا، في تنزانيا في جلسة أيار/مايو ٢٠١٣. ولم تبت دائرة الاستئناف بشكل نهائي بعد في القضيتين.

وتجري الإحاطات والمرافعات الشفوية في ١٣ طعنا آخر، في أربع قضايا متبقية معروضة على دائرة الاستئناف بالمحكمة. باستثناء قضية بوتاري، التي تشمل سبعة طعون دفاع وادعاء، من المقرر النطق بأحكام في جميع تلك القضايا التي لم يبت فيها بعد، قبل نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤. لذلك، وفي غياب أي تغيير للجدول الزمني القضائي، ستنتهي المحكمة من جميع الطعون المتبقية إلا واحدا منها، ضمن الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة كما حدد ذلك مجلس الأمن.

كما أكدت دائرة الاستئناف الشهر الماضي إحالة برنار مُنياغيشاري، المعتقل، إلى رواندا لمحاكمته. وينهي هذا القرار في الواقع عمل المحكمة فيما يخص برنامج إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية. وقد حقق مكتبي الآن إحالة ما مجموعه ثماني قضايا لرواندا وقضيتين إلى فرنسا للمحاكمة. ونتيجة لتلك الإحالات والانتهاء من جميع محاكمات المرحلة الابتدائية، ليس لدى مكتب المدعي العام للمحكمة عبء عمل آخر يتعلق بالمحاكمات أو بالهاربين. وتدير الآلية حاليا عملية تتبع الأشخاص الثلاثة الرفيعي المستوى وإلقاء القبض عليهم وهم كابوغا ومبيرانيا وبيزيمانا، إلى جانب رصد القضايا المحالة.

وقد أُحرز تقدم جيد خلال الأشهر القليلة الماضية في إعداد تقارير مكتب المدعي العام بغية قيام الآلية بحفظ الوثائق. وحفظ الملفات الذي ينطوي على تنظيف وثائق مكتب المدعي العام، وإعادة تخزينها في صناديق خالية من الأحماض ومسحها، أُنجز في ٥٦ قضية، تمثل ٤١٤ مترا طوليا من السجلات. ويجري عمل مماثل فيما يتعلق ب ٢٢ قضية تشمل ٢٥٠ مترا طوليا من الوثائق، ومن المقرر البدء به بشأن الوثائق الأخرى لمكتب المدعي العام. والمجموعة الكاملة للتسجيلات الصوتية لمكتب المدعي العام البالغ عددها ٦٨١ ٢ شريطا تمت الآن رقمنتها بصورة تامة، بينما ستبدأ قريبا رقمنة شرائط الفيديو لمكتب المدعي العام. وسجلات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الجاهزة للحفظ ما زالت قيد الإعداد لتسليمها للآلية، بينما تقوم وحدة المحفوظات لديها ببناء قدرتها على استيعاب هذه المحفوظات. أما ما بقي من السجلات فسيتم تسليمه للآلية عندما تنتفي حاجة مكتب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إليها باعتبارها سجلات عاملة.

وعلاوة على حفظ السجلات، يتواصل العمل بشأن عدد من المشاريع الهامة الأخرى المتعلقة بتراث المحكمة، التي ينكب عليها مكتب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وننوي الانتهاء منها قبل انتهاء ولاية المحكمة. ونلاحظ أنه، بإطلاق ”الخلاصة الوافية المشتركة للدروس المستفادة والممارسات المقترحة“ للمدعين العامين المخصصين الدوليين بشأن التحقيقات في الجرائم الدولية ومحاكمة المسؤولين عنها، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ خلال المؤتمر السنوي والاجتماع العام للجمعية الدولية للمدعين العامين، تجدد الاهتمام بتراث المحكمتين من لدن الأكاديميين، والعاملين في مجال حقوق الإنسان، والمحامين فضلا عن هيئات الادعاء والسلطات القضائية الوطنية. كما انتهى مكتب المدعي العام من إعداد دليل لأفضل الممارسات بشأن تعقب الفارين وإلقاء القبض عليهم. وستكون الوثيقة متاحة في الوقت المناسب للمدعين العامين الوطنيين والدوليين. ومن المقرر الانتهاء هذا

العام من العمل بشأن دليل لأفضل الممارسات عن التحقيق في العنف الجنسي ومحاكمة مقترفيه. ويتواصل العمل أيضا بشأن مواضيع أخرى، مثل توثيق الإبادة الجماعية استنادا إلى وقائع تم إثباتها قضائيا والدروس التي ينبغي استخلاصها من إحالة القضايا، مع الإيلاء الاهتمام بصورة خاصة لأهمية مبدأ التكامل في العدالة الجنائية الدولية.

ونتوقع أن نشارك مشاركة فعالة، خلال العام المقبل حتى موعد إغلاق المحكمة، في عدد من تلك المبادرات الرامية إلى تعزيز أفضل الممارسات والدروس التي يتعين الاستفادة منها في مكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما على المستوى الوطني. وتروم هذه المشاريع المتعلقة بحفظ تراث المحكمة تسجيل التحديات والاستجابات فيما يتعلق بالتحقيق والمحاكمة في هذه القضايا الصعبة، ولدى مساعدة هيئات الادعاء الوطنية والدولية على إدارة مجموعة التحديات التي قد نواجهها، بما أنها تقوم بدور طلائعي في كفالة المساءلة عن الجرائم الدولية.

ويسعدني أن ألاحظ ازدياد الاهتمام بعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأثرها المحتمل على الصعيد الوطني. وهذا مؤشر جيد فعلا فيما يتعلق بحفظ تراث العدالة الجنائية، ونأمل أن تعمق الدول الأعضاء هذا الأثر بوضع برامج وطنية واتخاذ تدابير تشريعية مناسبة.

وأود الآن أن أنتقل إلى عمليات آلية تصريف الأعمال المتبقية. يسرني أن أفيد بأن الموظفين الأساسيين فضلا عن الموظفين المخصصين الضروريين لإجراء الاستئناف المقبل موجودون فعلا في فرع الآلية لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا. وذلك الفرع يزاوله مهامه الآن على نحو كامل. ويتواصل توظيف الموظفين ووضع الترتيبات اللوجستية والإدارية الأخرى بغية إنشاء فرع الآلية في لاهاي اعتبارا من بداية تموز/يوليه. وبالتالي، فإننا نتوقع أن يتم الانتهاء من توظيف بعض الموظفين الأساسيين لمكتب المدعي العام في لاهاي في الوقت المناسب من أجل إنشاء الفرع. وقد كان دعم وتعاون قلم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام لديها مجديين في ذلك الصدد.

ولا يزال فرع الآلية في أروشا يتعقب الهاربين الثلاثة الرفيعي المستوى، وهم فلسيان كابوغا بروتايس مبيرانيا وأغوستين بيزيمانا. وفي ذلك الصدد، تقوم الآلية بإطلاق عدد من المبادرات الجديدة الرامية إلى تعزيز اهتمام الناس بعملية التعقب ومشاركتهم فيها بغية استكمال جهود مكتب المدعي العام وسلطات إنفاذ القانون على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي أن نواصل اتصالاتنا مع كينيا وزمبابوي ودول أخرى في منطقة البحيرات الكبرى فيما يتعلق بتعقب الهاربين الثلاثة الرفيعي المستوى، ونحث المجلس على مطالبة جميع الدول بالتعاون مع آلية تصريف الأعمال المتبقية وفي ذلك الصدد. وينبغي أيضا أن نستمر في تقديم الدعم إلى الفريق الرواندي المعني بالتعقب فيما يتعلق بقضايا الفارين التي أُحيلت على تلك الولاية القضائية.

وقد استجاب فرع أروشا ل ٢٦ طلبا للمساعدة قدمتها سبع دول أعضاء في الأشهر الستة الماضية دعما للتحقيقات أو المحاكمات على المستوى الوطني. وتلك الأرقام تتماشى مع الاتجاه المتزايد للتحقيقات الجارية في الولايات القضائية الوطنية ضد أشخاص يشتبه في أنهم شاركوا في الإبادة الجماعية في رواندا. وتلك الجهود الوطنية محمودة للغاية لأنها ستسهم إسهاما كبيرا في سد الثغرات في مكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع المقترفة في رواندا في عام ١٩٩٤. ولا يزال مكتبي يرصد القضايا التي تمت إحالتها إلى الولايات القضائية الوطنية. وقضيتا مونيشيا وبوسيباروتو اللتان أُحيلتا إلى فرنسا ما زالتا معروضتين على تلك الولاية القضائية. وقضية جون أوينكيندي التي أحيلت إلى رواندا معروضة على المحكمة العليا في كيغالي من أجل المحاكمة، والإجراءات الأولية متواصلة، ورهنا بالبت في الطلبات التي تقدم بها الدفاع؛ من المتوقع

الانتهاء على وجه السرعة من إجراءات المحاكمة اللاحقة. وبتأكيد إحالة قضية بيرنار مونياغيشاري إلى رواندا مؤخرا من أجل المحاكمة، قمت الآن بتعيين مراقب ليتابع أيضا الإجراءات المتعلقة بهذه القضية.

وعلى الرغم من أن إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية قد يسر التعجيل بالإنتهاء من عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن عملها لن يُنجز حقا إلا عندما يتم إلقاء القبض على جميع الفارين وتقديمهم إلى العدالة، سواء أمام الآلية أو المحاكم الوطنية. وفي كلتا الحالتين، فإن ثلاث قضايا تقع ضمن ولاية الآلية وست قضايا تندرج في اختصاص ولاية رواندا. وتلتزم الآلية بدعم واستكمال جهود رواندا في ما يتعلق بتعقب الفارين الستة الذين أُحيلت قضاياهم إلى ولايتها القضائية. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون الدول الأعضاء في الكفاح من أجل كفالة المساءلة. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه بما تلقيناه من دعم طيلة سنوات من حكومة الولايات المتحدة من خلال برنامجها للمكافآت المتعلقة بجرائم الحرب، وبما قدمته من ضمانات أعرب عنها أمس السيد ستيفن راب، السفير المتجول المعني بقضايا جرائم الحرب، بشأن استمرار البرنامج لدعم تعقب الهاربين المتبقين.

وأحث مجلس الأمن بمكالبة جميع الدول الأعضاء مجددا بدعم آلية تصريف الأعمال المتبقية ورواندا في تعقب أولئك الفارين وكفالة مساءلتهم أمام الولاية القضائية المناسبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

أذكر أعضاء المجلس باتفاق المجلس الوارد في المذكرة ٥٠٧ الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507) على حصر مداخلاتهم في خمس دقائق أو أقل. وبما أن عددا من أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه يشاركون في مناقشة اليوم، فإنني سأرصد عن كثب تنفيذ ذلك الاتفاق.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تتشرف غواتيمالا برئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وربما أن ذلك هو سبب منحنا امتياز أول المتكلمين في هذه المناقشة، التي كنا نفضل أن تكون أكثر انفتاحا على الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة.

وأود أن أستهل بياني بتقديم الشكر لرئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعيين العامين لديهما على تقريريهما (S/2013/308 و S/2013/310)، فضلا عن تقرير الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2013/309).

ويود وفد بلدي أن ينوه بالالتزام الكبير الذي أبداه موظفو المحكمتين بالأهداف الواردة في استراتيجيتي الإنجاز. وبالك الروح، نرحب بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ٨٢٧ (١٩٩٣)، الذي أنشأ المجلس بموجبه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد جسد ذلك القرار التاريخي بوضوح التزام المجلس بسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. وبعد عشرين عاما من إنشاء هذه المحكمة، فإننا نقر بنجاحها الملحوظ والتقدم الكبير الذي حققته في بلورة اجتهاداتها الفقهية الدولية وإحقاق العدالة للضحايا من خلال اعتقال الفارين كافة ومحاكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بغض النظر عن رتبهم. وقد أسهمت المحكمة هذه في تعزيز النظم الوطنية والعمل بشكل وثيق مع السلطات المحلية.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نحيط علما بالتوقعات بأن تنتهي جميع المحاكمات في الآجال الزمنية المحددة. ولكن، يقلقنا أنه ما زال هناك تسعة أشخاص فارين من وجه العدالة. ونود أن نذكر بالطابع الإلزامي لقرارات مجلس الأمن وضرورة أن تتعاون الدول. ولا يمكن أن تنجز

محكمة رواندا عملها بنجاح ما لم يكفل لها التعاون الفعال من جانب الدول.

وإذ يقترب موعد إغلاق المحكمة، فإننا نشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان بالنسبة لمن قضت المحكمة ببراءتهم أو من قضوا محكوميتهم ولكن لم يعاد نقلهم إلى أوطانهم. ونؤيد الخطة الاستراتيجية الأخيرة التي أعدتها محكمة رواندا لإعادة نقل أولئك الأشخاص. ونحن ندرس التوصيات بحثا عن أنجع السبل لتنفيذها. وفي هذا الصدد، نحث الدول على أن تتعاون مع المحكمة وأن تقدم لها كل المساعدة الضرورية دعما لخطتها الاستراتيجية لإعادة نقل أولئك الأشخاص. ولا يخفى على أحد أن المحكمتين ما زالتا تواجهان مصاعب جمة في إنجاز ولايتيهما. وندرك الحاجة إلى التحلي بالمرونة في توزيع القضايا وتحديد تواريخ الطعون والمحاكمات.

وعموما، فإننا نرحب بكون المحكمتين تواصلان اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لإجراء محاكماتهما بسرعة، مع احترام ضمانات العملية القانونية الواجبة احتراما كاملا. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء ما تضمنته تقارير المحكمتين بشأن صعوبة الإبقاء على الموظفين، وتلك عقبة كبيرة تحول دون إنجاز الأهداف والاستراتيجيات في حينها. ولذلك، فإننا نؤيد اقتراحات رئيس محكمة يوغوسلافيا الرامية إلى تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز.

لقد بلغت أعمال المحكمتين مرحلة حاسمة، تحاول المحكمتان خلالها إنجاز القضايا المنظورة أمامهما على نحو ناجع مع الاضطلاع بمهامهما العالقة فيما يتصل بآلية القضايا المتبقية. وهذه الآلية ستضمن عدم وجود ثغرات في مكافحة الإفلات من العقاب، بالنظر إلى ذلك العدد الكبير من الوظائف القائمة التي يجب أن تستمر بعد إغلاق المحكمة.

ونرحب بعمل المحكمتين معا لكفالة انتقال تدريجي وفعال صوب آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونحيط علما بالتقدم المحرز بشأن تلك الآلية، ونرحب بالعملية الجارية لكي يبدأ الفرع الجديد لآلية محكمة يوغوسلافيا عمله بحلول ١ تموز/يوليه.

ختاما، أود أن أعرب عن موقفنا الوطني، ومؤداه أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين في موقف ممتاز يمكنه، بفضل تشكيله الفني وولايته المرنة، من معالجة قضايا إضافية تتعلق بالعدالة الجنائية الدولية، كالقضايا المتصلة بالمحكمة الجنائية الدولية المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة. ونحن ممتنون أيضا لرئيسي محكمة يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وللمدعيين العامين للمحكمتين على إحاطاتهم الإعلامية الوافية. وأغتنم هذه الفرصة أيضا للتنويه بعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، بقيادة السفير روزينتال، ممثل غواتيمالا، ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في مساعدة المحكمتين والآلية على بلوغ أهدافهما.

الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم تناولت التطورات المسجلة في الأشهر الستة الأخيرة والتقدم المحرز في بلوغ أهداف استراتيجية الإنجاز. ونشيد بجهود والتزام المحكمتين، في إطار الاحترام الكامل للأصول القانونية الواجبة وضمانها، وإنجاز المحاكمات المتبقية في غضون الآجال الزمنية المحددة، وضمان النقل السلس لواجباتهما إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية.

وقد أنجزت محكمة رواندا عملها على مستوى المحاكمات فيما يتعلق بجميع الأشخاص المتهمين البالغ عددهم ٩٣ شخصا، وهي تركز بشكل كبير على مرحلة الاستئناف،

وأدى هذا، بالطبع، إلى زيادة عبء العمل الذي تقوم به شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية التابعة للمحكمة.

ونحيط علما بأن محكمة رواندا تواجه حاليا مصاعب جمة في إعادة نقل عشرة أشخاص إلى أوطانهم، وهم إما برأتهم المحكمة أو أخلي سبيلهم بعد قضاء محكومياتهم وما زالوا يقيمون في بيوت آمنة في أروشا تحت حماية المحكمة. وهذا الوضع يعيق إنجاز محكمة رواندا لولايتها في الوقت المحدد، ويؤدي إلى عبء إضافي. ونرحب بجهود المحكمة لحل هذه المسألة، ونشدد على أن تعاون الدول يظل ركيزة هامة في عمل المحكمة.

وقد حققت محكمة يوغوسلافيا السابقة تقدما أيضا على الطريق صوب الانتقال، وأنجزت المحاكمات بالفعل بحق ١٣٦ من مجموع ١٦١ من الأشخاص المتهمين. والتقرير يشير إلى أن محكمة يوغوسلافيا تتوقع إنجاز كل المحاكمات خلال العام الحالي، فيما عدا ثلاثة أشخاص جرى اعتقالهم لاحقا. ولكن، في ضوء الزيادة الحادة في عبء العمل الذي تقوم به دائرة الاستئناف، فإن التحديات القائمة للإبقاء على الموظفين ذوي الخبرات الرفيعة قد تعيق إصدار الأحكام في الوقت المناسب.

ونحيط علما بأن فرع أروشا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين يعمل بكامل طاقته منذ افتتاحه في تموز/يوليه ٢٠١٢، وأن افتتاح فرع لاهاي في الشهر المقبل من شأنه زيادة تفعيل الآلية. والقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) مكن الآلية من أداء الوظائف المتبقية للمحكمتين بعد إغلاقهما. ونجاح تشغيل تلك الآلية يتوقف إلى حد كبير على تعاون الدول، خاصة عندما يتعلق الأمر بمسائل بالغة الأهمية كاعتقال واستسلام الفارين الثلاثة المتبقين الذين أدانتهم محكمة رواندا وما يتصل بإنفاذ الأحكام. ومن هنا، تبرز أهمية استمرار الدول في الالتزام بالوفاء بالتزاماتها ذات الصلة إزاء المحكمتين، ومواصلة التعاون معهما، وكذلك مع الآلية، والإسهام في حماية إرث المحكمتين ومواصلة تطويره.

لقد ساعدت أنشطة المحكمتين واجتهاداتهما الفقهية على بلورة القانون الدولي، خاصة قانون جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، كما أسهمت في النهوض بسيادة القانون واستعادة السلام. وبالفعل، فإن استجلاء الحقيقة في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتأمين التعويضات العادلة والفعالة للضحايا والحاجة إلى اعتماد إجراءات مؤسسية تلافيا لتكرار تلك الانتهاكات الإجرامية، كلها مطلوبة من أجل التوصل إلى حلول حقيقية للنزاعات وإرساء نظام فعال وسليم سياسيا للعدالة الجنائية الدولية.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رؤساء والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة جدا.

لقد افتتح مجلس الأمن، قبل عقدين من الزمان، فصلا جديدا في تاريخ العدالة الجنائية الدولية بإنشائه المحكمتين. وبوسعنا الجدال بأن التقدم الذي أحرزته العدالة الجنائية الدولية يمثل التطور الأكثر إيجابية في العلاقات الدولية الذي تحقق للجيل الماضي. ونرحب بأن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونثني على كلتا المحكمتين الدوليتين على إسهامهما القيّم في مكافحة الإفلات من العقاب وإرساء سوابق أساسية في القانون الجنائي الدولي. ونأمل أن تواصل الآلية البناء على إنجازات المحكمتين.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا ننوه إلى استمرار محاكمة اثني عشر شخصا، في

حين تتواصل إجراءات الاستئناف لثلاثة عشر شخصا آخرين، دون وجود عدد كبير من المتهمين الهاربين.

ونسلّم بالجهود التي تبذلها المحكمة بغية تقديم خطة شاملة موحدة لاستراتيجية الإنجاز، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٨١ (٢٠١٢). ونلاحظ أن المحكمة لا تزال تواجه تحديات متعلقة بتأخير الاعتقالات وفقدان الموظفين ذوي الخبرة، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، فإننا نحث المحكمة على مواصلة الجهود الرامية إلى الوفاء بأهداف الإنجاز على وجه الاستعجال، وفقا لمبادئ العدالة.

ونتشاطر شواغل رئيس المحكمة المتعلقة بأن القاضي أنطونيتي سيكون القاضي الوحيد المتاح لتولي مهامه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في دائرة الاستئناف التي تجري فيها جميع أنشطة المحاكمات تقريبا. ونرحب بأن بوسع المجلس الآن أن يوفر حلا لتلك الشواغل في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يسرنا أن نلاحظ أن انتقال المهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى آلية يمضي الآن على قدم وساق. ونحيط علما بتوقعات المحكمة لأن تنجز جميع قضايا الاستئناف المتبقية في عام ٢٠١٤. ونتطلع إلى إنجاز المحكمة لقضية الاستئناف الأخيرة للمتهم بوتاري بحلول تموز/يوليه من عام ٢٠١٥ على النحو المتوقع.

ويعتبر نقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأولئك الذي أتموا مدة عقوبتهم مسألة إنسانية هامة للغاية، فضلا عن كونها شاغلا مشتركا على نطاق واسع. ونثني على رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على قيامه بدور نشط للغاية في هذا الصدد مع مسجل المحكمة. وندعو المحكمة، إلى جانب الدول، إلى مواصلة بذل جميع الجهود اللازمة لمعالجة هذه المشكلة.

ونؤيد القرار الذي اتخذه المجلس في وقت سابق القرار ٢٠٥٤ (٢٠١٢) بأن يواصل القاضي يونسن أداء مهامه بصفته رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ونرحب بالتقدم المحرز في كفالة الانتقال السلس إلى الآلية. وعلى وجه الخصوص، ففي ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ أدى الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في قضية المدعي العام ضد نغيراباتواري إلى التقاضي أمام هيئة مؤلفة من قضاة دائرة الاستئناف في الآلية. ويحدونا الأمل في أن يتمكن فرع لاهاي من مباشرة مهامه كاملة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، على النحو المقرر.

وللأسف، لا يزال هناك تسعة متهمون هاربون حتى الآن. ولا يزال اعتقال هؤلاء ومحاكمتهم يمثلان أولوية قصوى بالنسبة للآلية. وننوه إلى أن قاضي الآلية المناوب قد استعاض في نيسان/أبريل ٢٠١٣ عن أوامر القبض الصادرة من قبل محكمة رواندا بأوامر قبض صادرة عن الآلية فيما يتعلق باعتقال الهاربين الثلاثة من ذوي الرتب العليا. ونشجع الآلية على مواصلة جهودها الرامية إلى تعقب الهاربين، وضمان تعاون الدول معها.

وفي الختام، فقد أسهمت كلتا المحكمتين بصورة حازمة في تطوير القانون الإنساني الدولي، علاوة على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ونحن ملتزمون التزاما قويا بتقديم الدعم اللازم للمحكمتين والآلية من أجل النجاح في أداء مهامها الآنية والمستقبلية معا.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي ميرون، والقاضي يونسن، والسيد براميرتز، والسيد جالو على تقاريرهم.

إن منع ارتكاب الفظائع الجماعية وجرائم الإبادة الجماعية يمثل مصلحة أمنية وطنية ومسؤولية أخلاقية أساسية بالنسبة للولايات المتحدة. وإن محاكمة مرتكبي الجرائم البشعة ليست

أمرا ضروريا لتحقيق العدالة والمساءلة فحسب، بل هي كذلك أيضا من أجل تيسير الانتقال من حالة الصراع إلى الاستقرار، علاوة على ردع مرتكبي الأعمال الوحشية. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة تؤيد بقوة عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ما دامتا قد شرعتا في الوفاء بأهدافهما المزدوجة المتعلقة بتحقيق العدالة والمنع. ويبين عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا –التي أنشئت بعد عام واحد من سابقتها – المبدأ الأساسي الممثل في توفير محاكمات عادلة للمتهمين، فضلا عن توفير الفرصة لكل متهم لأن يمثل أمام المحكمة. وقد كانت تلك سمة مميزة للعدالة الدولية منذ محاكمات نورمبرغ، ولا تزال تكتسي أهمية بالغة للنهوض بسيادة القانون على المستوى الدولي. وفي حين لا يوجد نظام مثالي للعدالة، فإن الولايات المتحدة لا تزال تحترم دوما الأحكام الصادرة عن المحكمتين الدوليتين، فضلا عن التنويه بالتقدم الذي أحرزته كلتاهما نحو إنجاز أعمالهما. ولم تبق أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة سوى ثلاث محاكمات فقط يتوقع أن تستمر بعد نهاية هذا العام، وترتبط جميعا بالتأخر في إلقاء القبض على المتهمين المطلوبين.

ونتطلع إلى افتتاح فرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في لاهاي في ١ تموز/يوليه، الذي سيتولى النظر في ذلك الشهر في أي قضايا استئناف متبقية من أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد مضى ما يقارب العام على افتتاح فرع الآلية الدولية في أروشا، واتخذ بعض الخطوات اللاحقة، بما في ذلك إصدار الأوامر المتعلقة بنقل ثلاثة من المتهمين من ذوى الرتب العالية إلى محكمة رواندا عقب إلقاء القبض عليهم. ونعرب عن تقديرنا الكبير للعمل الذي اضطلعت به كلتا المحكمتين فيما يتعلق بتقاسم الموارد مع الآلية الدولية بهدف تخفيض التكلفة. ونتطلع إلى اتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تبسيط العمليات، جنبا إلى جنب مع الحفاظ على أعلى معايير العدالة. ونقر في الوقت ذاته، بأنه يجب أن تدعم الميزانيات خلال السنوات القليلة القادمة إنشاء مبان جديدة لفرع أروشا، ومحفوظات كلتا المحكمتين، وتوفير المأوى للضحايا والشهود معا، بالإضافة إلى دعم أنشطة التوعية مع التركيز على المصالحة والإجراءات القضائية التي قد تنشأ.

وفي إطار التدابير التي نتخذها لدعم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والبلدان في منطقة البحيرات الكبرى، فقد أعلنت الولايات المتحدة مؤخرا – على النحو الذي تفضل بالتنويه إليه القاضي ميرون والمدعي العام جالو – عن توسيع نطاق برنامجنا المعني بتخصيص المكافآت للقبض على المتهمين الهاربين. وفي إطار برنامجنا المعني بتخصيص المكافآت للقبض على مرتكبي جرائم الحرب، فقد بلغت المكافآت الآن ما يصل إلى ٥ ملايين دولار للمعلومات التي تؤدي إلى إدانة أو اعتقال أو نقل الهاربين التسعة المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، علاوة على الرعايا الأجانب المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب، لدى أي محكمة جنائية دولية مختلطة. وتشمل قائمة المكافآت الآن جوزيف كوني، واثنين آخرين من قادة جيش الرب للمقاومة، بالإضافة إلى سيلفستر موداكومورا، وجميعهم مطلوبون من قبل المحكمة الجنائية الدولية بدعوى ارتكابهم جرائم حرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونلاحظ أيضا أهمية حل المسألة المتعلقة بنقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم وأفرج عنهم في تنزانيا. ونرحب في ذلك الصدد بالخطة الاستراتيجية الجديدة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وقد أيدنا على مدى العشرين عاما الماضية، نظاما للعدالة يهدف إلى مساءلة المسؤولين عن بعض الجرائم الأكثر وحشية التي عرفتها البشرية، علاوة على منع تكرارها. ولا تزال المحكمتان

تواصلان الاضطلاع بدور لا غنى عنه في إرساء احترام سيادة القانون. وما تزال الولايات المتحدة ملتزمة على نحو ثابت بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام والعدالة.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي ميرون، والقاضي يونسن، والسيد براميرتز والسيد جالو على تقاريرهم الهامة.

تؤيد باكستان تأييدا كاملا العمل الهام الذي تضطلع به كلتا المحكمتين. وتسهم كلتاهما في الأعمال الإجرائية وغيرها من الأعمال المتعلقة بالأدلة في القانون الدولي. وقد سلطت رقابة وسائط الإعلام على عملهما على نحو ملحوظ، غير أنهما أظهرتا رباطة جأش وعزم ونزاهة في إجراء المحاكمات والاستئناف، فضلا عن إصدار الأحكام.

أنجزت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، خلال الأشهر الستة الماضية، أعمالها الموضوعية على مستوى المحاكمات فيما يتعلق بكل المتهمين البالغ عددهم ٩٣ متهما، واختتمت المحاكمة وإصدار الحكم في دعاوى الاستئناف. ويبدو أن عملية الانتقال من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تمضي على المسار الصحيح. ويسرنا أن نحيط علما أن فرع أروشا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين يضطلع بأعماله، ويقدم الدعم النشط والحماية للشهود. ومن الأهمية بمكان رصد الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين للقضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية. وتعد الأعمال التي تضطلع بها الآلية بشأن تنفيذ الأحكام أمرا حيويا بغية الانتقال السلس من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونحن واثقون من أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ستواصل التركيز على تعاون الدول لإلقاء القبض على الفارين التسعة المتبقين.

كما أكملت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إجراءاتها بحق ١٣٦ شخصا من أصل ١٦١ شخصا كانت قد أصدرت بحقهم لوائح اتهام. ويحدونا الأمل في أن تتمكن المحكمة من الانتهاء من جميع المحاكمات خلال عام ٢٠١٣، باستثناء تلك التي تنطوي على المتهمين الثلاثة الذين ألقي القبض عليهم مؤخرا. ونقدر التدابير التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز ومواصلة الإصلاحات الإجرائية. وقد اتخذت خطوات ملموسة لبدء أعمال فرع لاهاي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الشهر المقبل.

وواجهت المحكمتان، في المرحلة الأخيرة من أعمالهما، تحديات في إعداد المحفوظات، وتكليف القضاة وإدارة الموظفين. وينبغي توفير الموارد الكافية للمحكمتين للاضطلاع بأعمالهما. وقد يتسبب نقص الموظفين من ذوي الخبرة في حدوث تأخيرات إضافية. ولذلك، فمن المنطقي أن تراعى حوافز الاحتفاظ بالموظفين على أساس كل حالة على حدة.

وبينما لم يعد هناك أي فار من العدالة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد اعتقال راتكو ملاديتش وغوران هاديتش، لا يزال هناك أشخاص ممن أصدرت بحقهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام طلقاء. ونأمل أن يخضع الفارون للمساءلة بالتعاون والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء المعنية.

وندعم الجهود التي يبذلها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمسجل لإيجاد مضيفين لنقل الأشخاص الذين إما تمت تبرئتهم أو قضوا مدة عقوبتهم. وندعو الدول التي في وضع يسمح لها بالاستجابة لطلبات المحكمتين إلى فعل ذلك. وعملية نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والمفرج عنهم إلى الدول الثالثة من شأنها أن تمنحهم فرصة لبدء حياتهم من جديد وتعزيز سيادة القانون.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا بد من الحفاظ على إرث المحكمتين نظرا لإسهامهما في القانون الجنائي الدولي. ويجب أن تستكمل أعمال إعداد محفوظات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقا لجدول زمني للإبقاء على السجلات تجري الموافقة عليه. وينبغي أن يتمثل الإرث الدائم لهاتين المحكمتين في بناء القدرات الوطنية للمساءلة لإنهاء الإفلات من العقاب.

ونأمل كذلك أن تمهد المحكمتان الطريق أمام عملية المصالحة والسلام الدائم في منطقة البلقان ومنطقة البحيرات العظمى. ويكتسي إسهام المحكمتين في الاجتهاد القضائي والسوابق القضائية في القانون الجنائي الدولي أهمية بالغة. وكذلك إعادة بناء حس العدالة الذي من شأنه أن يساعد المجتمعات المتضررة في تجاوز الأحداث من التسعينيات إلى الإنتهاء والتعافي.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أكرر التأكيد على دعم لكسمبرغ الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتبرهن أعمال المحكمتين على أن العدالة الجنائية الدولية تسود، وعلى أنه عاجلا أم آجلا، سيخضع مرتكبو أشد الجرائم خطورة للمساءلة. وأشكر الرئيسين ميرون وجونسن، والمدعين العامين براميرتز وجالو، على تقاريرهم وإحاطتهم الإعلامية الشاملة. وأود أيضا أن أشكر السفير روزنتال ممثل غواتيمالا وفريقه على الطريقة الفعالة التي ترأسوا بها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وأؤيد البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي.

وتكتسي هذه المناقشة نصف السنوية وأنشطة المحكمتين أهمية خاصة، إذ احتفلنا للتو بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأعرب المجلس بوضوح، باتخاذه بالإجماع القرار ٨٢٧ (١٩٩٣)، عن التزامه بنظام دولي قائم على سيادة القانون، بما في ذلك احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ومهدت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الطريق أمام مبدأ معترف به دوليا الآن لتعزيز تسوية النزاعات والمصالحة في المناطق التي مزقتها الحرب. ويجب تقديم المتهمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة التي تؤثر على المجتمع الدولي كله إلى العدالة.

وتقترب اليوم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من تحقيق هدفها النهائي المتمثل في استكمال ولايتها بحلول الموعد النهائي المبين في استراتيجية الإنجاز لأعمالها. وفي ذلك الصدد، نرحب بدخول فرع لاهاي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين حيز النفاذ في الأول من تموز/يوليه. وبينما ستواجه المحكمة عبء العمل الثقيل في قضايا سيسلي، وكراديتش، وهادزيتش وملاديتش، نرحب بالجهود الجارية لإجراء انتخابات قاضي دائرة الاستئناف السادس عشر في أقرب وقت ممكن.

واضطلعت المحكمة بدور رئيسي في تعزيز سيادة القانون وإرساء الاستقرار والمصالحة على المدى الطويل في منطقة غرب البلقان، بل يمتد إسهامها أبعد من ذلك. فقد أسهم الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تطوير القانون الجنائي الدولي في مجالات مثل المسؤولية الجنائية الفردية وجرائم العنف الجنسي. وأصبحت المحكمة منبرا للضحايا، لا سيما النساء والأطفال.

وقدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مثلها مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مساهمة كبيرة نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في وضع حد للإفلات من العقاب على جريمة الإبادة الجماعية. ونرحب بالعملية الانتقالية الجارية من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وقرب الانتهاء من نقل الوظائف القضائية. ونثني على إحالة القضايا إلى القضاء الرواندي، الذي يشكل عنصرا هاما من استراتيجية الإنجاز لأعمال المحكمة.

بيد أنه، وكما سبق أن لاحظنا عدة مرات هذا الصباح، لا يزال هناك تسعة فارين هاربين في تحد سافر للعدالة. ويركز بحق مكتب المدعي العام لفرع أروشا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية على جهوده للبحث عن الهاربين الثلاثة رفيعي المستوى، السيد كابوغا، والسيد مبيرانيا والسيد بيزيمانا. ويمثل إلقاء القبض على الفارين أولوية ملحة حتى يمكن تحقيق العدالة. ولذلك نحث جميع الدول الأعضاء على تكثيف تعاونها مع المحكمة وتقديم كل المساعدة اللازمة حتى يلقى القبض على جميع الفارين ويقدموا إلى العدالة.

كما ندعو إلى إيجاد حل لتنفيذ إعادة توطين خمسة أشخاص برأتهم المحكمة وما زالوا يعيشون في منازل آمنة في أروشا تحت حماية المحكمة.

وبينما تشهد المحكمتان طورا من خفض أنشطتهما، تتزايد مسؤولية الدول في المنطقة في مكافحة الإفلات من العقاب، وفقا لمبدأ التكامل. ففي غرب البلقان، كما هو الحال في منطقة البحيرات الكبرى، تعد مكافحة الإفلات من العقاب أمرا ضروريا لتعزيز المصالحة الوطنية، وتقوية التعاون الإقليمي وتمكين المواطنين من التطلع إلى المستقبل بثقة.

وعلى الصعيد الدولي أظهرت الفظائع الجماعية التي ارتكبت في العقود القليلة الماضية أنه لا بد من إنشاء محكمة دائمة لوضع حد للإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة التي تؤثر على المجتمع الدولي. كانت المحكمتان المخصصتان مصدرا للإلهام في ذلك الصدد وأعدت أعمالهما المسرح لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وهي محكمة دائمة ذات اختصاص عالمي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام لكسمبرغ بدعم كل الجهود بهدف تعزيز إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية.

السيد برين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس ميرون، والرئيس جونسن، والمدعين العامين جالو وبراميرتز على إحاطاتهم الإعلامية. إن فرنسا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين للقرار ٨٢٧ (١٩٩٣)، الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولقد أحتفل مجلس الأمن بهذا الحدث في ٢٨ أيار/مايو. إن المنطقة استردت وجهها الإنساني في غضون عشرين عاما. وواصل الحوار السياسي إحراز التقدم تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وأدت المحكمة، الضامنة للحق في معرفة الحقيقة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وواجب التذكر، دورها الكامل في هذا التطور. لم يكن الأمر مثاليا بطبيعة الحال؛ فالخطاب السياسي وإنكار بعض الجرائم، والافتقار إلى التعاون الإقليمي في تقديم المجرمين من ذوي المستوى المتوسط إلى المحاكمة أمور لا تزال مدعاة للقلق. ولكن مسار العمل يمضي بثبات.

إن محكمة يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا رسختا وجود منظمة الأمم المتحدة في العصر الذي دعاه الأمين العام بان كي – مون عصر المساءلة. وفيما تستعدان لإنهاء أعمالهما، ثمة هيئة أخرى، وهي هيئة دائمة وذات ولاية قضائية عالمية، وتتمتع بنظام أساسي يظهر التقاليد القانونية الكبيرة، قد استلمت زمام الأمور. فظل المحكمة الجنائية الدولية يتواصل اتساعا، مع نظام روما الأساسي المعلق مثل سيف ديموقليس فوق رؤوس الذين يقومون بأعمال التعذيب، أو تجنيد الأطفال، أو ارتكاب العنف الجنسي. وسياسة الأمين العام الحازمة لتعزيز

حقوق الإنسان، وتجنب الاتصال مع أولئك المطلوبين من جانب المحكمة الجنائية الدولية، وإعطاء تعليمات للوسطاء بعدم التفكير في منح العفو أو الحصانة لمرتكبي الجرائم الخطيرة، قد فعلت الكثير من أجل تعزيز تأثير العدالة الدولية، ونحن نحيي الجهود التي يبذلها.

في ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أثني على الجهود التي بذلت للتمسك بمواعيد عملها قدر الإمكان. وينبغي أن أؤكد أيضا على قلقنا بشأن الحصول على معلومات جيدة من المحكمة حول القضيتين اللتين أحيلتا إلى الولاية القضائية الفرنسية، وهما القضيتان المتعلقتان بالسيد بوسيبياروتا والسيد مونيشياكا. فالسلطات الفرنسية تولي اهتماما كاملا للمسائل المتصلة بالمحكمة في هاتين الدعويين.

وبينما تعمل المحكمة على اختتام أنشطتها، ينبغي أن نظل يقظين؛ إذ هناك ثلاثة من الهاربين رفيعي المستوى، الذين يمثل إلقاء القبض عليهم أولوية، لا يزالون مطلقي السراح وهم – فليسيان كابوغا، وأوغستين بيزيمانا، وبروتايس مبيرانيا. إنهم سيحاكمون من جانب آلية تصريف الأعمال المتبقية عند اعتقالهم، ويجب علينا كفالة توفير الموارد الكافية لهذه الآلية بغية إنجاز المهمة. وينبغي لي أن أشير إلى أنّ قرارات المجلس توصي بالتعاون على الصعيد العالمي مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومن المهم أن يذكّر المجلس الجميع بذلك الالتزام. علاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بتقديم المساعدة إلى المحكمة، فإن انتقال الذين برّئت ساحتهم أو الذين أنهوا فترات عقوباتهم بعدما أدينوا أمر نركّز عليه تركيزا جادا. وكانت فرنسا من بين أوائل الدول التي سمحت بدخول عدد من الأشخاص إلى أراضيها بناء على طلب المحكمة. ويحدونا الأمل في أن يسمح المزيد من الدول بدخول مثل هؤلاء الناس.

ولقد وضعت المحكمة مسألة العدالة في صميم اهتماماتنا في المنطقة. وتواصل المحكمة الجنائية الدولية العمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن سعداء اليوم لرؤية أعمال العدالة الدولية التي أنجزت على الصعيد السياسي بتنفيذ الاتفاق الاطاري لتحقيق السلام والأمن والتعاون في منطقة البحيرات الكبرى. إن هدفه يكمن في تعزيز تكامل دول المنطقة، ووضع حد لعقود من عدم الاستقرار وعدم الثقة عن طريق التصدي للأسباب الجذرية للتوترات.

وتعمل الآن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من جانبها، على إدارة بعض القضايا المعقدة جدا، مما يفسر التأخير في جدولها الزمني. ويحدونا الأمل في أن تختتم أعمالها في أقرب وقت ممكن، على الرغم من أن لا شيء ينبغي أن يقوض قدرتها على تحقيق العدالة. وينبغي لي أن أذكّر بأن قرارات العدالة الجنائية الدولية تنطبق على الجميع، وهذا يصح كذلك بالنسبة إلى المحاكم المخصصة كما يصح بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونحن كذلك ملزمون باحترام الضحايا. ولقد أكد كل قرار من المحكمة على أن الفظائع في منطقة يوغوسلافيا السابقة ارتكبها جميع الأطراف. وحددت المحكمة مذبحة سريبرينيتسا بأنها إبادة جماعية – إذ نزع سلاح الجنود وتم إعدامهم، في انتهاك للقانون، وجرت حملات التطهير العرقي واضطهاد أفراد الأقليات العرقية.

وبينما تعمل المحكمتان الدوليتان على إنهاء أعمالهما، فمن مسؤولية الدول في المنطقة أن تلتزم بمكافحة الإفلات من العقاب الذي يجب أن يشغل الآن مركز الصدارة. وكما قلت سابقا، نحن غير مقتنعين تماما بأن بلدان المنطقة قد عبأت قواها لمواصلة بذل هذه الجهود على الصعيد المحلي. والتعاون الإقليمي لا يزال غير كاف. وبالنسبة إلى فرنسا، باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإن التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن التعاون الإقليمي، يظل اعتبارا رئيسيا والتزاما أساسيا في إطار عملية تحقيق الاستقرار والانتساب للبلدان المرشحة للعضوية والبلدان المحتمل ترشيحها للعضوية.

والاتفاق التاريخي المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل بين صربيا وكوسوفو، الذي تم التوصل إليه برعاية الاتحاد الأوروبي، يهيئ سياقا جديدا يجلب الأمل لتحقيق الاستقرار في المنطقة، ومستقبل الشعوب المعنية، والآفاق الأوروبية لهاتين الدولتين. ونأمل من الروح التي جعلت هذا الاتفاق ممكنا، بتعزيز العدالة ورفض الإفلات من العقاب، أن تمكنهما من طي صفحة الصراعات في يوغوسلافيا السابقة نهائيا.

وفي الختام، أود أن أشكر سفير غواتيمالا، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وكامل فريقه، وممثلي المحكمتين، وموظفي مكتب الشؤون القانونية على الجهود التي بذلوها في إنجاز المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة للتفكير في التأثير الذي خلفته المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بعد ٢٠ سنة على إنشاء المجلس لمحكمة يوغوسلافيا السابقة. ونحن نشعر بخيبة أمل لعدم اتفاق المجلس على عقد مناقشة مفتوحة، ولكننا نود أن نشكر رئيسي المحكمتين، القاضيين ميرون وجونسن، والمدعين العامين براميرتز وجالو على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. ونود أيضا أن نهنئ غواتيمالا على قيادتها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

أود أن أبدي عددا من التعليقات على نطاق أوسع. لقد كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لحظة فاصلة في الاعتراف بالعلاقة بين العدالة والسلام. وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعد سنة عزز من هذا الارتباط. بطبيعة الحال، إن التحقيق والملاحقة القضائية تجاه الجرائم الدولية الخطيرة لا يمكنهما إحلال السلام أو المصالحة بحد ذاتهما. ولكن التجربة التاريخية وتحليل الخبراء على حد سواء توصلا، مع أهمية التوقيت، إلى أنه من الصعوبة بمكان، وربما من المستحيل في نهاية المطاف، إرساء المصالحة والسلام الشاملين والدائمين بدون العدالة.

نحن نعلم جميعا أن كلتا المحكمتين تواجهان التحديات. فقد استهلا عملهما في سياق صراع مستمر، في حالة محكمة يوغوسلافيا السابقة، وسلام هش، في حالة محكمة رواندا. في البداية، لم يكن لديهما سوى بنية تشريعية ضعيفة لتوجيه جهودهما. ومع عدم وجود سلطات لديهما لإنفاذ القوانين، كانتا تعتمدان على الدول لاعتقال المتهمين وتسليمهم. وكان عليهما أن تتصديا لكميات كبيرة من الأدلة. وما حققتاه من إنجازات في مواجهة تلك التحديات مثير للإعجاب حقا. إن جميع المتهمين من جانب محكمة يوغوسلافيا السابقة البالغ عددهم ١٦١ شخصا، وجميع المتهمين من جانب محكمة رواندا البالغ عددهم ٩٠ شخصا ما عدا تسعة منهم، قد تم احتسابهم. وتناولت المحكمتان معا ١ ٦٢٧ تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وإبادة جماعية. وبذلك، فهما أنتجتا فقه القانون الجنائي الدولي الغني. ولقد جرى إرساء نظم المعونة القانونية، وتم وضع التدابير الوقائية للشهود، وجرى التوصل إلى ابتكارات في الأدلة المتعلقة بالطب الشرعي، والأدلة البالستية وتحديدها. كما قدمت المساعدة إلى الأجهزة القضائية الوطنية التي تتناول الجرائم الدولية الخطيرة. وحافظت المحكمتان في جميع الأوقات على استقلاليتهما، ووفرتا محاكمات عادلة وفقا للمعايير الدولية.

إننا نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته المحكمتان خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب إنجاز ولايتيهما، ولكن عملهما لم يكتمل بعد. وهناك بعض القضايا البارزة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا لا تزال جارية. والمحاكمات التي تجريها المحكمة الدولية لرواندا قد تكون انتهت، ولكن لا تزال هناك قضايا الاستئناف، بما في ذلك ضمن إطار آلية تصريف الأعمال

المتبقية. ويجب نقل الاشخاص العشرة الذين برأتهم المحكمة الدولية لرواندا وأفرجت عنهم في تترانيا.

ويجب على الدول معاونة مسار الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية وإلقاء القبض على الهاربين الملاحقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتشجع أستراليا المحكمتين على مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز الخاصة بهما وتدعو جميع الدول إلى مواصلة التعاون مع المحكمتين وتقديم الدعم لهما، وكذلك إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية.

وإذ توشك المحكمتان على إنهاء أعمالهما، ينبغي لنا أن نشيد بالآلاف من موظفي ومسؤولي المحكمتين المخلصين، والحكومتين الوطنيتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، والدول المضيفة، والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص، الضحايا والشهود، الذين وقفوا بشجاعة وقالوا إننا لن نسمح بالإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة.

وكما أن الديمقراطية لا تعد ديمقراطية ما لم تحم الفئات الأكثر ضعفا، كذلك العدالة الجنائية الدولية ليست عدالة إلا إذا خدمت الضحايا. ولا يزال أمامنا قطع طريق طويل لإنهاء الإفلات من العقاب. لكن مسؤوليتنا عن القيام بذلك يجب أن تكون معيارا متواصلا في أعمال المجلس ويجب أن توجه تفاعلنا مع كل المؤسسات الدولية للعدالة الجنائية، بما في ذلك بشكل أساسي، وبالطبع، المحكمة الجنائية الدولية.

السيد بو شعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطتهم الإعلامية. ويسرنا أن نحيط علما بالتقدم الذي أحرزته المحكمتان في تنفيذ استراتيجيتي كلتيهما لوضع اللمسات الأخيرة على أعمالهما وكفالة الانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وتعزيز الظروف اللازمة للآلية لتنفيذ ولايتها بفعالية.

ونشيد بالتدابير التي اتخذتها المحكمتان التي، بينما تكفل مراعاة الأصول القانونية، مكنت من تنسيق أساليب العمل من أجل تسريع وتيرة العمل. ونرحب بكون تلك التدابير مكنت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من الانتهاء من محاكماتها بحق ٩٣ متهما، وإصدار حكمها النهائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كما كان مقررا من البداية. ونقدر أن المحكمة قد حققت كل التوقعات المعلنة في الأشهر الستة الماضية، سواء من حيث استكمال المحاكمات أو الطعون. ونشيد بخطط المحكمة لإصدار الأحكام في عام ٢٠١٤ في خمس قضايا من القضايا الست المرفوعة أمام دائرة الاستئناف ونتفهم أسباب تأجيل القضية السادسة حتى عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، نؤيد التدابير الرامية إلى كفالة قدرة دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعلى وجه الخصوص الاستبدال السريع للقاضي فاز. وبالحفاظ على قدراتها، ستتمكن المحكمة وفقا لجدول زمني من التخلص من جميع دعاوى الاستئناف الجارية بها تقريبا في عام ٢٠١٤.

وبالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية، نلاحظ بارتياح أنه في الفترة قيد النظر، صدر ١٢ حكما و ١٣ دعوى من دعاوى الاستئناف وتعتزم المحكمة استكمال جميع محاكماتها في عام ٢٠١٣. ونؤيد التدابير الرامية إلى تعزيز دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث يتعلق نشاطها القضائي على نحو متزايد بدعاوى الاستئناف، الأمر الذي من شأنه تيسير الاضطلاع بولايتها. ونلاحظ أن المحكمة قد أشارت إلى أن بعض الأحكام وعمليات إلقاء القبض قد تصدر في وقت لاحق بعد ما كان متوقعا. ولذلك، يجب علينا أن نواصل دعمنا بغية مساعدة المحكمة في إيجاد الموظفين المناسبين.

ويتواصل الحوار بين المحكمتين، والآلية، ومكتب الشؤون القانونية والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع للمجلس، وترأست غواتيمالا باقتدار ونحو

فعال ذلك الحوار. وسيستمر الحوار ليصبح الإطار المناسب لاستعراض السبل والتدابير للتغلب على أية صعوبات عملية أو مؤسسية في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين. وتوضح تماما المناقشات البناءة بشأن الانتخابات المقبلة لقاض إضافي في دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التزام أعضاء مجلس الأمن بمواصلة تقديم الدعم إلى المحكمتين.

وفي ذلك السياق، لا بد من تسليط الضوء على أهمية تعاون الدول الأعضاء مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمحكمتين، وفقا للنظام الأساسي لكل منها والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وينبغي ألا يتجلى ذلك التعاون في بذل جهود إضافية لإلقاء القبض على الهاربين الذين تلاحقهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فحسب، ولكن أيضا في الإجراءات المتسارعة بشأن الاتصالات وطلبات المساعدة القانونية من المحكمتين. ويسرت إحالة المسائل إلى المحاكم الوطنية إلى حد كبير برنامجي العمل في المحكمتين والانتقال التدريجي إلى الآلية. وإحالة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لجميع القضايا التي تنطوي على متهمين من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى السلطات القضائية الوطنية، عملا بالقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) لمجلس الأمن وإحالة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لعشر قضايا إلى السلطات القضائية الوطنية سيزيد من تشجيع التكامل في تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية للبلدان المتضررة وتشجيع المصالحة.

ونرحب بالإطلاق المعلن الشهر المقبل لفرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية في لاهاي، بعد مرور عام على افتتاح فرع أروشا. وفي ذلك السياق، نحيط علما كذلك بالتحضيرات التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حاليا لنقل بعض مسائل المتابعة وإصدار الأحكام إلى الآلية، فضلا عن وظائف أخرى للمحكمة، بما في ذلك رصد الأحكام، وطلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية وحماية الضحايا. ونشيد بأن فرع أروشا يحظى الآن بالأذن بالنظر في الطعون المقدمة ضد المحكمة، والفصل في طلبات إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحكمة، ومسائل انتهاك حرمة المحكمة وشهود الزور والهاربين الثلاثة الرئيسيين حالما يتم إلقاء القبض عليهم. كما نثني على التعاون الوثيق بين المحكمتين بغية كفالة استفادة فرعي الآلية من الدعم الإداري الهام.

وينبغي تشجيع الأنشطة الرامية إلى رفع مستوى الوعي بين جيل الشباب، بما في ذلك عقد حلقات العمل والمعارض بشأن الدروس المستفادة من الأحكام والجرائم التي تغطيها المحكمتان. وكذلك لا بد من مواصلة أنشطة توزيع المعلومات بشأن المحكمتين لجميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. ويشكل العدد الكبير من الأحكام الصادرة وأوامر إلقاء القبض من المحكمتين أساسا هاما لأنشطة التوعية تلك.

ولا بد من الإقرار بمساهمة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في العدالة الجنائية الدولية والحفاظ عليها. ولحماية تراث المحكمتين قيمة قضائية فضلا عن قيمته الأخلاقية. ومن هذا المنطلق، من الأهمية بمكان مواصلة كفالة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمحكمتين، وولاياتهما ومساهماتهما، من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز النظام القضائي الدولي وتشجيع المصالحة. كما لا بد من اتخاذ تدابير محددة لكفالة ملكية المحفوظات والرموز التذكارية الأخرى والوثائق من قبل سكان تلك المناطق المتضررة من الجرائم التي أصدرت بحقها المحكمتان أحكاما.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لقيادة المحكمتين على إحاطتهما الإعلامية بشأن أعمالهما، واستراتيجيتي الإنجاز الخاصتين بهما والانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأحطنا علما بالمحاكمة الأخيرة والبراءة في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش. ونرى في هذا القرار وعموما، في التبرئة في دعوى الاستئناف في قضية بيريسيتش، اتجاها إيجابيا معينا يساعد على علاج

الميول المعادية للصرب نحو المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونعتقد أن إمكانات مماثلة فيما يتعلق بالأحكام تكمن في عدد من القضايا المماثلة المعروضة على المحكمة.

ومع ذلك، لا تزال المحكمة تعاني من مشاكل خطيرة في الإدارة القضائية. إذ يعد التمديد الأخير غير المبرر للمواعيد النهائية للمحاكمة غير معقول تماما. وعلى الرغم من الأسباب المذكورة، فمن الواضح أن الأنشطة القضائية المنظمة تنظيما جيدا ينبغي أن تستبعد الحالات مثل محاكمة سيسلي، التي تعيش الآن عامها العاشر. وما زلنا نعتقد أن الجمود في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يمكن أن ينتهي بمساعدة من خبير مستقل – وفقا لنموذج المحكمة الخاصة لسيراليون – الأمر الذي اقترحناه في كانون الأول/ديسمبر. ونؤكد من جديد أننا لن ننظر في أي مقترحات لتمديد عمل المحكمتين بعد عام ٢٠١٤، أو تمديد فترة تكليف القضاة، أو أي مقترحات بشأن الميزانية بتجاوز ذلك الموعد النهائي إلا بعد تحليل يجريه خبراء.

وربما من المفيد النظر أيضا في توجيه الدعوة ليس إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وحده، بل أيضا إلى القضاة الاخرين بمن فيهم كبار قضاة المحكمة، للاشتراك في المناقشة المقبلة التي ستعقد في نهاية هذا العام.

وستعزز اعادة الثقة بالمحكمة وبدورها في المصالحة الدولية باتخاذ مجلس الامن لقرار ايجابي فيما يتعلق بالتماس صربيا ادراجها في قائمة البلدان التي يقضي فيها الاشخاص المدانون من المحكمة فترة احكامهم. ونرى أن لطلب صربيا ما يبرره من الناحيتين القانونية والسياسية على السواء.

لقد تغيرت الحالة في ذلك البلد تغييرا كبيرا بعد عام ١٩٩٣. وانشأ البلد مؤسسات قانونية عصرية، وشهد تطور مجتمعه المدني، وعزز سيادة القانون. ونحن نؤيد طلب صربيا، مع اخذ الضمانات الهامة التي قدمتهما بعين الاعتبار.

ونشعر بخيبة الامل من المعلومات الواردة من المحكمة الدولية لرواندا، التي ظللنا دائما نعتبرها نموذجا للتنفيذ المتسم بالمسؤولية لاستراتيجية انجاز المحاكمات ومثالا يحتذى للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بمنح تمديد في قضية بوتاري بعد الاطار الزمني الوارد في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، فان استغراق ثمانية عشرة شهرا لترجمة ملف القضية إلى اللغة الفرنسية امر غير مقبول. ومن الصعب تخيل انه لا يمكن توقع المشكلة قبل ستة اشهر، قبيل الاحاطة الاعلامية التي قدمت إلى المجلس في كانون الاول/ديسمبر (S/PV.6880)، حينما وعدت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا باستكمال جميع القضايا في الوقت المحدد. ونعتقد أن لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا القدرات المناسبة والموارد المالية لمعالجة الحالة بحلول الموعد النهائي طبقا للاطار الزمني المنصوص عليه في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وآمل ألا يتعين علينا العودة إلى مناقشة المسألة مرة اخرى في نهاية العام.

وفي القريب العاجل سنشهد افتتاح فرع لاهاي لآلية تصريف الاعمال المتبقية، وهو المرحلة الاخيرة في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقريبا سنرى ما اذا كانت نتائج اعمال المحكمتين ستكون إرثا مقبولا لسائر المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، وببذل كل الجهود، سنتقيد بشكل صارم بالمشروع التوافقي لإنجاز اعمال المحكمتين وبنموذج آلية تصريف الاعمال المتبقية باعتبارها جهازا يتمتع بولاية قضائية ودورة حياة محدودتين، على النحو الوارد في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

السيد لي زينهوا (الصين) (تكلم بالصينية): نود أن نشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمدعيين العامين للمحكمتين على احاطتهم الاعلامية بشأن تنفيذ استراتيجيات انجاز المحاكمات

للمحكمتين ولآلية تصريف الاعمال المتبقية التابعة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ولاحظنا مع شعور بالسرور أن المحكمتين احرزتا المزيد من التقدم في اعمالهما وظلتا تمضيان قدما بشكل مستمر في تنفيذ استراتيجية انجاز المحاكمات. وسيبدأ فرع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لآلية تصريف الاعمال المتبقية عملياته اعتبارا من ١ تموز/يوليه، وهو امر نشيد يه بوصفه مرحلة هامة.

أما بالنسبة لأعمال المحكمتين وآلية تصريف الاعمال المتبقية، فإنني اود أن اشاطر المجلس ثلاث نقاط. اولا، بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، يتعين على المحكمتين أن تنجزا جميع اعمالهما المتبقية وان تغلقا في موعد اقصاه نهاية عام ٢٠١٤. ولاحظنا التأخير في جزء من اعمال المحكمتين، على النحو المذكور، ونحن نعتقد انه ينبغي التقيد الصارم بقرار المجلس. ونامل أن تواصل المحكمتان اتخاذ تدابير فعالة لتسريع خطى الاعمال على اساس افتراض ضمان جودة محاكماتهما بغية انجاز اعمالهما في الوقت المحدد.

ثانيا، ما فتئ فرع أروشا لآلية تصريف الاعمال المتبقية يحرز تقدما جيدا، وسلم جزءا من مهامه القضائية بصورة سلسة. وسيزاول فرع لاهاي للآلية مهامه قريبا. وتأمل الصين أن تتمكن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة من تنظيم اعمالها في المجالات المختلفة لضمان بدء فرع لاهاي لأعماله ومزاولتها بصورة سلسلة.

ثالثا، لاحظنا أن المحكمتين ما زالتا تواجهان بعض الصعوبات في انشطتهما القضائية ذات الصلة وادارتهما. وكما ذكر المتكلمون السابقون، لا تزال هناك امثلة محتملة تنطوي على اعتقال الفارين وايجاد اماكن لاحتجاز الاشخاص المدانين والصادرة احكام بالسجن بحقهم. ونناشد البلدان المعنية مواصلة تعاونها مع المحكمتين واعتقال الفارين الطلقاء. وفي الوقت نفسه، نامل أيضا من البلدان القادرة على تقديم المساعدة للمحكمتين في مجالات مثل ايجاد اماكن لاحتجاز من صدرت بحقهم احكام أن تقوم بذلك العمل. كما نحيط علما باقتراحات صربيا المتعلقة بقضاء مدة العقوبة، التي نعتقد انها هامة للغاية.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ورئيس الآلية الدولية لتصريف الاعمال المتبقية للمحكتين الجنائيتين؛ والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والمدعيين العاميين سيرجي براميرتز وحسن بوبكر جالو على التقارير التي قدموها عن استراتيجية انجاز المحكمتين (S/2013/308، والمرفقان الاول والثاني؛ و S/2013/309، والمرفقان الاول والثاني؛ و S/2013/310، والمرفقان الاول والثاني).

وتسلم رواندا بأهمية الدور الذي تضطلع به المحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة في النظام الدولي للعدالة. وانتجت كلتا المحكمتين قدرا كبيرا من الاجتهاد القضائي، بما في ذلك تعريفات جريمة الابادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الانسانية وجرائم الحرب واشكال المسؤولية مثل مسؤولية الرؤساء.

وفي عام ١٩٨٨، اثبتت المحكمة الدولية لرواندا، من خلال قضية أكايسو، ارتكاب الابادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤، وهي ابادة جماعية ارتكبت ضد مجموعة عرقية، هم التوتسي. وفي السياق نفسه، في عام ٢٠٠٤، قضت المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة في قضية كريستي بانه في عام ١٩٩٥ ارتكبت جريمة الابادة الجماعية ضد البوسنيين في سربرينيشيا. وللأسف، لم يمنع هذان الحكمان منكري وقوع الابادة الجماعية في رواندا والبوسنة والهرسك وخارجهما من الانكار الصريح لكون جرائم الابادة الجماعية، بالنسبة لنا، تشكل اهانة لذكرى الضحايا وللناجين.

وبالرغم من ذلك، وفي حالة رواندا، كان احد اساليب منكري الابادة الجماعية الاستعانة بمصطلح الأمم المتحدة ذاته، الذي وصف الجريمة بانها ابادة جماعية رواندية. ونتيجة لذلك، تمكن التحريفيون من جميع الانواع، من القول، نعم، وقعت ابادة جماعية في رواندا، ولكنها جريمة ارتكبت ضد مجموعة وطنية، وانها مسألة تتعلق بقتل الروانديين بعضهم بعضا.

واذ نستعد لإحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية العام المقبل، فإننا نناشد الأمم المتحدة النظر في استعراض توصيف االابادة الجماعية وتسمية الجريمة التي اثبتتها المحكمة الدولية لرواندا في قضية اكاييسو بانها ابادة جماعية مرتكبة ضد التوتسي.

ونشيد بجهود المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا الرامية إلى تسريع الاجراءات وإلى التحقيق السلس للانتقال إلى آلية تصريف الاعمال المتبقية. ومع ذلك، اود أن اعرب عن القلق البالغ لحكومة بلدي حيال جانبين من اعمال المحكمة الدولية لرواندا. اولا، فيما يتعلق بتوقيت الاجراءات وكلفتها، فان المحكمة منذ انشائها قبل ١٧ عاما، استكملت النظر في قضايا لم تشمل سوى ٧٥ مشتبها به بإجمالي ميزانية بلغت بليونين من دولارات الولايات المتحدة.

ثانيا، فيما يتعلق بأحكام المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، لا سيما احكام دائرة الاستئناف، في عام ١٩٩٨، أقر جان كامبندا، رئيس وزراء الحكومة في ذلك الوقت، بانه مذنب في ست تهم امام المحكمة، بما في ذلك التآمر مع اعضاء حكومة اخرين لارتكاب جريمة الابادة الجماعية.

ومع ذلك، برأت المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، لا سيما دائرة الاستئناف، عدة مرات الشهر الماضي عددا من اعضاء تلك الحكومة، وبعضهم صدرت ضدهم احكام بعد ادانتهم من المحكمة الابتدائية.

غير أن المحكمة، ولا سيما دائرة الاستئناف، برأت في عدة مناسبات في الشهر الماضي عددا من أعضاء تلك الحكومة، والذين كانت الدوائر الابتدائية قد أصدرت أحكاما مشددة بحق البعض منهم. وبالنظر إلى وتيرة الإجراءات وتبرئة بعض العقول المدبرة لأعمال الإبادة الجماعية، فإن أبناء شعبنا يشعرون بأن المحكمة لم ترق بصورة كاملة إلى مستوى الثقة التي أولاها إياها الروانديون، ولا سيما الناجين من الإبادة الجماعية.

وكما جاء في تقرير المحكمة (S/2013/310)، فقد أحيلت أربع قضايا إلى هيئات قضائية وطنية، اثنتان في رواندا واثنتان في فرنسا. وبالنسبة لقضية جان أوينكيندي، وقريبا قضية برنار مونياغيشاري، اللتين أحيلتا إلى رواندا، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالتعاون الكامل مع ترتيبات الرصد التابعة لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة. ومع ذلك، وكما سبق أن أعلنا أمام المجلس في حزيران/يونيه ٢٠١١ وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر، S/PV.6782 و S/PV.6880)، فإننا نشعر بالقلق إزاء مصير القضيتين المرفوعتين ضد لوران بوسيباروتا وونسلاس مونيشياكا، اللتين أحيلتا إلى فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. فبعد ما يقرب من ست سنوات من الإحالة، لم يُفعل شيء تقريبا لمحاكمة المشتبه بهما. وبينما نحيط علما بترتيبات الرصد الجارية للقضيتين، نود، مع ذلك، أن نطلب أن يجري بيان حالة هاتين القضيتين، بما في ذلك أسباب التأخير، في التقرير المقبل لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

وترحب رواندا بالدعوة التي وجهها المدعي العام حسن بوبكر جالو مرة أخرى أمس لحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن ترقى إلى مستوى التزاماتها بالتعاون مع آلية تصريف الأعمال المتبقية وأن تتعقب وتعتقل الهاربين التسعة المتبقين، والذين يأتي على رأس قائمة المطلوبين من بينهم فيليسيان كابوغا وبروتايس مبيرانيا وأوغسطين بيزيمانا. وفي الواقع، نحن نشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في هذا

الصدد ونثني على فريق التعقب التابع لهيئة الادعاء لجهوده الدؤوبة في ضمان تقديم الهاربين المتبقين إلى العدالة. وفي هذا الصدد، ننوه بدور حكومة الولايات المتحدة وبرنامجها للمكافآت المتعلق بجرائم الحرب.

وفي السياق نفسه، ندعو الدول المعنية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إلقاء القبض على المشتبه بهم الآخرين في الإبادة الجماعية الذين يعيشون على أراضيها، بما في ذلك قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي حركة تضم أعضاء ارتكبوا أعمال إبادة جماعية في رواندا أو يدينون أيديولوجيتها. وفي هذا الصدد، نثني على حكومة ألمانيا لإصدارها أمس لائحة اتهام بالإرهاب ضد قادة القوات الديمقراطية الذين يعملون في ذلك البلد. ونعتقد أن هذا القرار يجب أن تحتذى به البلدان في المنطقة وخارجها والتي قد تميل إلى دعم قوة الإبادة الجماعية تلك أو التعاطف معها.

وتكرر حكومة رواندا مرة أخرى طلبها نقل محفوظات وسجلات المحكمة إلى رواندا عند إنجاز ولاية آلية تصريف الأعمال المتبقية. وينبغي نقل تلك المحفوظات إلى رواندا لأنها تشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخنا. وهي ذات أهمية حيوية للحفاظ على ذكرى أعمال الإبادة الجماعية وسيكون لها دور حاسم في تثقيف الأجيال المقبلة لكي تحترس من منكري الإبادة الجماعية وتحريف التاريخ. ونشير إلى أن هذا الطلب يحظى أيضا بتأييد جماعة شرق أفريقيا، وهي منظمة دون إقليمية تضم بوروندي وكينيا ورواندا وأوغندا وتنزانيا، والأخيرة هي البلد المضيف للمحكمة. ونحن ممتنون للرئيس يونسن لإقراره بضرورة ضمان أن تكون سجلات المحكمة يسيرة المنال للأجيال المقبلة من أبناء الشعب الرواندي.

وختاما، أود أن أُذكر بأن العالم سيُحيي، في نيسان/أبريل المقبل، الذكرى السنوية العشرين لأعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في رواندا. ورواندا هي اليوم بلد مختلف، حقق الكثير في مجال العدالة والمصالحة والتنمية. وبإغلاق محاكم الغاكاكا في العام الماضي وإنهاء عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية في ٢٠١٤-٢٠١٥، نأمل أن يكون إحياء الذكرى السنوية العشرين فرصة لطي صفحة مظلمة من تاريخنا. ولذلك، ندعو المحكمة والآلية ومجلس الأمن والأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مرافقة رواندا في العملية بما يتماشى مع الطلبات والمقترحات التي قدمناها خلال هذه المناقشة.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر الرئيس ثيودور ميرون والرئيس فاغن يونسن والمدعي العام براميرتز والمدعي العام جالو على إحاطاتهم الإعلامية وعلى تقريري المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2013/308) والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2013/310)

في العام المقبل، نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لمحكمة رواندا. وفي هذا العام، احتفلنا بالذكرى العشرين لمحكمة يوغوسلافيا السابقة. وقد عبر البيان الصحفي الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن في ٢٢ أيار/مايو، تحت رئاسة توغو، بمناسبة تلك الأحداث عن التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب. ولذلك، من المهم أن نقيم، بطريقة نقدية وبناءة، أنشطة المحكمتين من أجل استخلاص أفضل الدروس المستفادة من إخفاقاتهما ونجاحاتهما على السواء، بهدف حث المجتمع الدولي على العمل بمزيد من العزم لتعزيز العدالة الجنائية الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتقد توغو أن المجلس تصرف بحكمة عندما وسع مناقشة اليوم لتشمل عددا من المشاركين يزيد على المعتاد.

إن التقارير المقدمة تعبر عن التقدم المحرز نحو إنجاز الولايات، والذي يتم أحيانا من خلال تعديل الإجراءات، وذلك مع احترام مبدأ مراعاة الأصول القانونية طيلة الوقت. وقد انتهت محكمة رواندا من جميع القضايا المعروضة عليها في

الوقت المناسب. ونحث المحكمة على الوفاء بتعهدها فيما يتعلق بالنداءات من أجل القبض على اثنين من المتهمين الآخرين قبل نهاية عام ٢٠١٣ وعقد جلسات استماع موضوعية دون تأخير كبير في القضايا الست المعلقة.

والمحكمة تواصل، من جانبها، بذل قصارى جهدها للالتزام بالجدول الزمني، على الرغم من النقص في الموظفين وقضاة الاستئناف وعبء العمل الناجم عن الاعتقالات الجديدة. وفي هذا السياق، فإن نقل القاضي ويليام سيكولي من المحكمة إلى دائرة الاستئناف، في وقت استقال فيه أحد قضاة المحكمة من تلك الدائرة، لن يكون كافيا لمواجهة الصعوبات المستمرة التي تواجه المحكمة في تعيين قضاة في دائرة الاستئناف.

وتوغو تحيط علما بقرار المجلس الذي سيتم بموجبه اختيار أحد القاضيين الجديدين عن طريق التعيين والآخر بالانتخاب لرفع عدد القضاة إلى مستوى يتناسب مع أبعاد المهمة والتحديات التي ستواجه المحكمة.

وتود توغو أن تؤكد على الأثر السلبي للقيود الناتجة عن تخفيض ورحيل الموظفين المؤهلين على استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين وكذلك على الانتقال نحو آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونعتقد أنه ينبغي للكيانات المعنية في الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات المناسبة لتقليل آثار المشكلة إلى حدها الأدنى. ويسرنا أيضا أن انتهاء عمل محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة لن يعني الإفلات من العقاب للأشخاص الذين لا يزالون فارين لأن بعض القضايا، بما في ذلك قضايا الهاربين من محكمة رواندا، أحيلت إلى هيئات قضائية وطنية. ولا يزال يتعين إنشاء آليات للرصد لكفالة مراعاة الأصول القانونية أمام تلك الهيئات القضائية الوطنية.

بخصوص مشكلة إعادة توطين الأشخاص الذين حصلوا على البراءة أو قضوا مدد عقوبتهم ولكن لا يزالون محرومين من حريتهم نظرا لعدم وجود بلد مضيف، ينبغي للمجلس استكشاف السبل والوسائل المناسبة لمساعدة المحكمتين بهذا الخصوص. وفي هذا الصدد، ترحب توغو بمبادرة التنسيق مع المحكمة الجنائية الدولية بهدف إيجاد حلول ممكنة.

ومن الواضح أن هذا القيد الجائر المفروض على أشخاص يفترض أنهم أحرار يتعارض مع الاتفاقات مع البلدان المضيفة والتي تقضي بأن هؤلاء الأشخاص ينبغي ألا يقيموا، بعد محاكمتهم أو قضاء مدة عقوبتهم، في أراضي البلد المضيف. ولكن هذا القيد يؤثر أيضا على مصداقية التزام الأمم المتحدة بضمان العدالة الجنائية الدولية وفقا لمبادئ سيادة القانون أو أولوية القانون. وينبغي للمجلس أن يدعو الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا عن الدور الذي تقوم به كيانات الأمم المتحدة أو يمكنها القيام به وتقديم توصيات لتوجيه المجلس.

وقد أتاحت لنا جلسة التحاور غير الرسمية التي عقدت في ١٤ آذار/مارس مع السيد بونغاني ماجولا، رئيس قلم محكمة رواندا، والسيد جون هوكينغ، رئيس قلم محكمة يوغسلافيا السابقة، ومع آلية تصريف الأعمال المتبقية تقييم التقدم المحرز نحو إنجاز الولاية، وكذلك لفهم نطاق التحديات التي ستواجه كل فرع من فروع آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونرحب بنقل الأنشطة والمساعدة من المحكمتين إلى فرع أروشا التابع للآلية. وستساعد تلك التجربة في تحسين تنظيم فرع لاهاي الذي سيبدأ عمله في ١ تموز/يوليه.

تمثل التوعية واحدة من الركائز الأساسية للمحكمتين في تنفيذ الولايات من خلال زيادة الوعي ليس في أوساط عامة الناس فحسب، ولكن أيضا بين الدول والمؤسسات الدولية. ومن ثم، تشجع توغو المبادرات التي تنفذها المحكمتان لتعزيز قدرات الدول والمنظمات الدولية، وكذلك لتوعية الأفراد من أجل منع وقوع جرائم مماثلة. غير أنه، وكما ذكرنا بخصوص المحكمة الخاصة لسيراليون في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تود توغو أن تلفت الانتباه إلى أن تأثير الصور يمكن أن يكون

له وقع المفاجأة، وغالبا ما يأتي بنتائج عكسية. وبالتالي، فإنها تدعو المحكمتين إلى اتباع النهج التثقيفي الملائم لمواجهة التأثير السلبي للصور التي يمكن أن تدفع أو تشجع بعض الأشخاص على تكرار الفظائع.

السيدة ميليكاي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): بداية، أود أن أذكر بأن وفد بلدي أيد أن تكون هذه المناقشة مناقشة مفتوحة لأن الموضوع يستحق ذلك، ولا سيما بالنظر إلى الذكرى السنوية العشرين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأيضا لأن بلدي يعمل بشكل بناء من أجل تعزيز وضمان شفافية وانفتاح المجلس تجاه عموم الأعضاء. وأود أن أشكر الرئيسين ميرون ويونسن والمدعين العامين جالو براميرتز على حضورهم في المجلس ونرحب بعرض تقارير المحكمتين، بما في ذلك التقرير عن أنشطة آلية تصريف الأعمال المتبقية (S/2013/308 و S/2013/309 و S/2013/310).

والأرجنتين ترحب بالتقدم المشار إليه بالنسبة لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما بالنظر إلى أنه منذ التقرير الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/847)، انتهت المحكمة من خمس محاكمات، تم استكمال اثنتين منها بعد تقديم تقرير المحكمة رسميا في ٢٣ أيار/مايو ولم يتبق سوى أربع قضايا منظورة. وينوه بلدي بالجهود التي تبذلها المحكمة للامتثال للمواعيد النهائية والتوقعات الزمنية في ظروف تنطوي على تخفيض عدد الموظفين، بما في ذلك خدمات الترجمة. وأود أيضا أن أنوه بالتقدم المحرز فيما يتعلق بدعاوى الاستئناف.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا للتقدم المحرز نحو إيجاد آلية لسرعة انتخاب قاض إضافي في دائرة الاستئناف، وذلك استجابة لطلب القاضي ميرون. والأرجنتين تؤيد وضع المجلس لتلك الآلية موضع التنفيذ على الفور.

ونرحب أيضا بالمعلومات حول امتثال هذه المحكمة للمواعيد النهائية والتوقعات الزمنية للمحاكمات ودعاوى الاستئناف وبأن الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية لا يزال مسايرا لهذه التوقعات، بما في ذلك تسليم المحفوظات بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وأود أيضا أن أشدد على أهمية دعوى الاستئناف في قضية نغيراباتواري، وهي أول دعوى استئناف سيتم البت فيها بواسطة الآلية. وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على أهمية اعتقال الأفراد الذين لا يزالون مطلقي السراح. ونشير إلى أن قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤) ينص على التزام جميع الدول بالتعاون الكامل مع المحكمة.

وبخصوص آلية تصريف الأعمال المتبقية، تنوه الأرجنتين بالتقدم المحرز نحو عملها بكامل طاقتها وبأن فرع أروشا يعمل منذ تموز/يوليه ٢٠١٢. ويسرنا أيضا افتتاح فرع لاهاي في ١ تموز/يوليه، وهو الفرع الذي سيتحمل نفس المسؤوليات فيما يتعلق بمحكمة يوغوسلافيا السابقة، مثل تلك التي يضطلع بها بالفعل فرع أروشا بخصوص محكمة رواندا.

وتود الأرجنتين أن تثني على عمل الآلية في رصد القضايا التي أحالتها المحكمة إلى المحاكم الوطنية الرواندية. ونرحب أيضا بإيلاء الاهتمام للاستمرارية المعيارية بين المحكمتين والآلية، وهو أمر ضروري لضمان مراعاة الأصول القانونية في هذه المرحلة الانتقالية.

لقد كان القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) معلما بارزا لأنه أظهر، بعد ٥٠ عاما من نورمبرغ، أن الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم أمر غير مقبول. وفي هذه الذكرى السنوية العشرين لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، من المناسب أن يعترف المجتمع الدولي بالتقدم الذي أحرزته المحكمة ومحكمة رواندا في مكافحة الإفلات من العقاب وإسهاماتهما النظرية الهامة في القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي. ومن المناسب أيضا الاعتراف بدور وأهمية العدالة الجنائية الدولية.

ولا يمكن إنكار إرث المحكمتين المخصصتين فيما يتعلق بإعادة تأكيد إدراك المجتمع الدولي لعدم إمكانية تحقيق السلام المستدام من دون العدالة. وقد تم توطيد هذا الإرث بصورة نهائية من خلال إنشاء محكمة دولية دائمة، المحكمة الجنائية الدولية، التي تقوم اليوم بالدور الرئيسي في نظام العدالة الجنائية الدولية للمجتمع الدولي.

وقرارات العفو القانونية أو تلك التي تصدر بحكم الواقع لن تنصف ضحايا الفظائع، ولكن ذلك سيحدث، بالأحرى، عندما يُقام العدل من خلال محاكم محايدة ومستقلة. والأرجنتين تؤكد مجددا دعمها لعمل محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة وتشيد، في هذه الذكرى السنوية العشرين لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، بكل منهما لإسهامهما الكبير في مكافحة الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أعرب عن شكر المملكة المتحدة للرئيس ميرون والرئيس يونسن، وكذلك المدعي العام براميرتز والمدعي العام جالو، على تقاريرهم اليوم. ونود أن نهنئ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالذكرى السنوية العشرين لبدء عملها. فهي تقوم بدور فعال في المساعدة على التصدي للإفلات من العقاب وإنصاف الضحايا الكُثر للصراعات في يوغوسلافيا السابقة. وباسم المملكة المتحدة، أود أن أشكر المحكمة على جميع أعمالها وعلى ما أنجزته منذ إنشائها قبل ٢٠ عاما.

ويسرنا صدور الأحكام في قضايا ستانيشيتش وسيماتوفيتش وبرليتش، والتي تشكل معالم بارزة بالنسبة لمحكمة يوغوسلافيا السابقة. ومن المهم أن يحترم الجميع تلك الأحكام. ونرحب بالتعاون المستمر من قبل صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك. فتعاون الدول أمر ضروري لإكمال ولاية المحكمة. ونلاحظ، مع ذلك، أنه لم يُحرز سوى تقدم محدود في التحقيقات بشأن شبكات الدعم التي ساعدت ملاديتش وهاديتش على تفادي الاعتقال. والتحقيقات بشأن تلك الشبكات لا تزال تمثل أولوية.

ونرحب بالتوقيع على بروتوكول يغطي تبادل الأدلة بين البوسنة وصربيا. وهذه خطوة إيجابية من شأنها أن تساعد على تحسين التعاون بين الدولتين. غير أنه، وكما يشير تقرير المدعي العام (S/2013/308)، لا تزال قدرة المؤسسات المحلية على إجراء محاكمات فعالة في جرائم الحرب مصدرا للقلق. ونشجع جميع الأطراف على النظر في هذه النقطة واستكشاف سبل تحسين قدرات المؤسسات المحلية.

ومن المخيب للآمال أن نرى أن من المتوقع الآن صدور الحكم في قضية كراديتش في تموز/يوليه ٢٠١٥. فالتأخيرات المتكررة لهذه المحاكمة مثبطة للهمم. ونحث المحكمة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتقليل أي فترات تأخير أخرى إلى أدنى حد نظرا لأهمية الانتهاء من المحاكمات في الوقت المناسب.

بخصوص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يسرنا أن نرى أن المحكمة أكملت جميع أعمال المحاكمات وأن الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية يسير بشكل جيد. والقبض على بقية الهاربين من المحكمة لا يزال يمثل أولوية. ولا يمكن الانتهاء من عمل المحكمة بشكل كامل حتى يتم القبض على كل هؤلاء الأفراد. ونشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها وتعاونها الكاملين والمطلقين لضمان اعتقال الهاربين.

في نفس الوقت، نشجع المحكمة على التعاون مع الدول لتيسير المحاكمات الوطنية التي تتعلق بالأفراد المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية. وهذه الإجراءات ستساعد على ضمان تقديم جميع المتهمين بالإبادة الجماعية إلى العدالة. ونلاحظ أنه لم يتم بعد العثور على دول مضيفة للأفراد الذين حصلوا على البراءة في أروشا. وهذا أمر مخيب للآمال ونشجع جميع الأطراف على العمل معا لإيجاد حل لهذه المشكلة في أقرب وقت ممكن.

ويؤسفنا أن نرى أن استبقاء الموظفين لا يزال يمثل مشكلة بالنسبة للمحكمتين. ولا يوجد حل سهل لهذه المشكلة. ولذا، نشجع المحكمتين على ترتيب أولويات مواردها بكل دقة ممكنة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكر المتكلمين، بموجب المادتين ٣٧ أو ٣٩، بأنه ينبغي أن تكون مدة ملاحظاتهم خمس دقائق أو أقل.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيكولا سيلاكوفيتش، وزير العدل والإدارة العامة في صربيا.

السيد سيلاكوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن ارتياحي للحصول على هذه الفرصة للمشاركة في أعمال هذه الهيئة.

وفي البداية، أود أن أشكر الرئيسين والمدعين العامين للمحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية على تقديم تقاريرهم (S/2013/308 و S/2013/310 و S/2013/309).

لطالما أولت جمهورية صربيا اهتماما متواصلا وغير منقطع لتعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكما يؤكد التقرير الأخير (S/2013/308) لرئيس المحكمة ومدعيها العام، كانت لهذا التعاون نتائج هامة. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أنجز بلدي تعاونه فيما يتعلق بجميع المتهمين الذين طلبت المحكمة نقلهم.

ونحيط علما بأن المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة ورئيسها نظرا بعين الإيجاب للنتائج التي حققتها جمهورية صربيا في تعاونها مع المحكمة. وأشارا إلى عدم وجود طلبات للمساعدة عالقة أو لم يتم تلبيتها، وأن كل أوامر الاستدعاء تم تلبيتها في وقتها، وأن أوامر المحكمة نفذت في حينه، وأن الشهود حضروا المحاكمة من دون تأخير أو صعوبات.

وقد أبدت جمهورية صربيا كذلك التزاما تاما بالتعاون فيما يتعلق بالوصول إلى الوثائق والمحفوظات والشهود. وفضلا عن ذلك، فهي لم ترفض طلبا للوصول سواء من المدعي العام للمحكمة أو أفرقة الدفاع. ومنحت الإعفاءات لكل الشهود الذين طلبت لهم، ما سمح لهم بالإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة.

وفي الوقت نفسه، جرت محاكمة ٣٩٨ شخصا في محاكم جمهورية صربيا حتى الآن في تهم جنائية اقترفت ضد القانون الدولي الإنساني. وعليه، تكون جمهورية صربيا قد أبدت التزاما ثابتا لا بالامتثال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك معاقبة أولئك المسؤولين عن ارتكاب الجرائم بغض النظر عن انتمائهم العرقي، فحسب، بل عملت كذلك على استجلاء الحقيقة الكاملة بشأن الجرائم المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وجمهورية صربيا مقتنعة بأنها تسهم بذلك في إحقاق العدالة وفي عملية المصالحة الإقليمية.

والجلسة هذه تعقد بعد عشرين عاما من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بموجب القرار ٨٢٧ (١٩٩٣). وما زالت الذكريات الأليمة للأحداث المأساوية التي وقعت في تسعينيات القرن الماضي تثير الحساسيات لدى الكثيرين في بلدان منطقتنا. غير أن هذه البلدان أبدت تصميمها غير مرة على مواصلة السير على طريق حسن الجوار والتعاون والمصالحة. ولذلك، لا بد لي من الإشارة إلى أن جمهورية صربيا تعلق أهمية كبيرة على المبادرة التي من شأنها أن تمكن الأشخاص الذين حوكموا أمام محكمة يوغوسلافيا السابقة بتنفيذ أحكام السجن الصادرة بحقهم في البلدان التي أقيمت في أراضي يوغوسلافيا السابقة التي يحملون جنسيتها. والدافع الرئيسي إلى تلك المبادرة هو تصميم بلدي على تولي مسؤولية إنفاذ أحكام السجن التي أصدرتها محكمة لاهاي بحق مواطنيها.

وفي أكثر من مناسبة، أبدت جمهورية صربيا استعدادها للسماح لمواطنيها ولمن يرغب غيرهم ممن حوكموا أمام محكمة يوغوسلافيا السابقة بتنفيذ أحكام سجنهم في صربيا. وهي مستعدة أيضا لتقديم ضمانات أمنية كاملة بشأن الأماكن التي ستقضى فيها تلك الأحكام.

وأود أن أؤكد على أن جمهورية صربيا أبرمت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ اتفاقا مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن إنفاذ أحكامها. وبموجب ذلك الاتفاق، يمكن للأشخاص الذين أدانتهم المحكمة بارتكاب جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية تنفيذ أحكام السجن الصادرة بحقهم في جمهورية صربيا. كما أود أن أشير إلى أن صربيا كانت أول بلد في أوروبا الشرقية يوقع اتفاقا من هذا القبيل مع المحكمة الجنائية الدولية، والبلدان الأخرى الوحيدة التي أقدمت على هذه الخطوة قبل صربيا هي المملكة المتحدة والنمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا،

وإذا أخذنا في الاعتبار أن مقصد العقوبة ينطوي أيضا على تشجيع إعادة الإدماج الاجتماعي، فإن بلدي يرى أن تحقيق ذلك الهدف يصبح أكثر مراوغة إذا ما قضى السجناء أحكام سجنهم في بلدان لا يتكلمون أو يفهمون لغتها، وهذا من شأنه أن يعيق قدرتهم على التواصل مع بيئاتهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا نغفل عن أن معظم البلدان التي تنفذ فيها العقوبات بعيدة جغرافيا عن صربيا، ما يجعل زيارات الأسر والأقارب أكثر صعوبة، إن لم تكن مستحيلة في بعض الحالات. وهذا هو السبب الرئيسي لشكاوى أسر السجناء الموجهة لحكومة جمهورية صربيا.

أود الإشارة أيضا إلى أن كل النتائج التي أفضت إليها سنوات من تعاون بلدي مع المحكمة تدلل، إلى حد بعيد، على جدية جمهورية صربيا واستعدادها للقبول بإشراف دولي على تنفيذ أحكام السجن وتقديم ضمانات قوية بعدم إصدار عفو عن الأشخاص المحكوم بسجنهم من دون القرارات الضرورية من محكمة يوغوسلافيا السابقة أو الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية أو أي هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة تتولى أمر تلك المسائل في المستقبل.

إن البلدان التي قامت في أراضي يوغوسلافيا السابقة، ومنها جمهورية صربيا، ليست في وضع يمكنها من إبرام اتفاقات مع المحكمة بشأن إنفاذ الأحكام، مع أن تيودور ميرون، رئيس محكمة يوغوسلافيا السابقة، قال في تقريره إن المحكمة وقعت اتفاقات من هذا القبيل مع ١٧ بلدا، مع تأكيده على ضرورة مواصلة الجهود من أجل توقيع عدد كاف من الاتفاقات الجديدة لتمكين المحكمة من إنجاز ولايتها بنجاح. وأشار الرئيس ميرون في تقريره أيضا إلى إن الدول التي أبرمت اتفاقات من هذا القبيل قد امتدحت في القرار ١٩٩٣ (٢٠١١)، وحث الدول التي لم تقدم على هذه الخطوة على أن تفعل ذلك.

ومنذ عام ٢٠٠٩، تصر جمهورية صربيا على توقيع اتفاق بشأن إنفاذ أحكام السجن، وهي تعمل بنشاط على المبادرة التي تسمح لمن حكمت المحكمة بسجنهم بتنفيذ أحكام السجن الصادرة بحقهم في بلدهم. وكثيرا ما ناشد المسؤولون الصرب على أعلى المستويات الأمم المتحدة ومسؤولي محكمة يوغوسلافيا السابقة، ولكن يؤسفنا أنه لم تتحقق أي انفراجة على أي نطاق في هذا الصدد.

وترى جمهورية صربيا أن السبب الرئيسي وراء هذا المأزق هو توصية الأمين العام للمجلس في أيار/مايو ١٩٩٣ التي مؤداها ”أن إنفاذ الأحكام بالسجن ينبغي أن يتم خارج إقليم يوغوسلافيا السابقة“(S/25704، الفقرة ١٢١). وحتى إن كان لذلك الموقف ما يبرره في عام ١٩٩٣، عندما مزقت رياح الحرب أوصال يوغوسلافيا السابقة، فمن الواضح إنه فقد صلاحيته منذ زمن بعيد.

واليوم، فإن جمهورية صربيا بلد ديمقراطي. وقد دللت مرارا وتكرارا على التزامها بواجباتها الدولية وقدرتها على الامتثال لها، بما في ذلك معاقبة أولئك المسؤولين عن الجرائم وإنفاذ الأحكام وفقا للمعايير الأوروبية. وأود أن أشير إلى أن جمهورية صربيا، أسوة بما درجت عليه في الماضي، ستواصل الامتثال لالتزاماتها، في التعاون مع محكمة يوغوسلافيا السابقة ومع الآلية الدولية

لتصريف الأعمال المتبقية، فرع محكمة يوغوسلافيا السابقة المتوقع أن يبدأ عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

ختاما، أود أن أقول إن جمهورية صربيا ستكون ممتنة إذا ما أعاد أعضاء المجلس النظر في التوصية التي قدمها الأمين العام حينئذ قبل ٢٠ عاما، وسمحوا بإدراج صربيا ضمن قائمة البلدان التي أبدت للمجلس استعدادها لقبول الأشخاص المدانين تحت الإشراف الكامل للمحكمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أرحب بالرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين، وأعرب عن امتناني لتقاريرهم(S/2013/308 و S/2013/309 و S/2013/310) وإحاطاتهم الإعلامية اليوم. وأود أن أشدد على الإسهام الكبير لجميع موظفي المحكمتين، وأثني على الجهود التي بذلوها من أجل الإنجاز الناجح لولايتي المحكمتين. وأتوجه بالشكر أيضا إلى وفد غواتيمالا على عمله بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

لقد احتفلنا في الشهر الماضي بمرور ٢٠ عاما على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، علاوة على مرور ١٩ عاما على عملهما. وتتجاوز أهمية الاحتفالات بالذكرى السنوية هذه حدود هاتين المحكمتين المخصصتين. وفي الواقع، فإن أهميتهما تمثل شهادة وتجسيدا حيا لروح ووعد محكمة نورمبرغ التي مضينا بها قدما نحو القرن الحادي والعشرين. فلقد كان انتصار العدالة على الانتقام الإرث الذي تركته تلك المحكمة لما بعد الحرب العالمية الثانية. وتكمل تلك المحكمة اتفاقيات لاهاي وجنيف عن طريق المبادئ والسوابق القضائية التي أرستها، لتكون بذلك في نهاية المطاف، بمثابة إلهام وأساس قامت عليه كلتا المحكمتين، علاوة على المحكمة الجنائية الدولية.

لقد رحبت البوسنة والهرسك بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية المخصصة ليوغوسلافيا السابقة باعتبارها الإطار القانوني لضمان المساءلة، ووضع حد للفترة المأساوية بالنسبة لجميع الشعوب التي تعيش في البوسنة والهرسك. وقد سُمعت بصوت عال وواضح الرسالة التي بعثت بها تلك المحكمة فيما يتعلق بمعاقبة جميع الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة على نحو مستمر ودون استثناء. ويمكن قول الشيء نفسه عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإسهامها في تحقيق المصالحة والسلام الدائم في المنطقة.

واتساقا مع ما قلته للتو، فقد تعاونت السلطات في البوسنة والهرسك على نحو مستمر وبنّاء مع المدعي العام لمحكمة لاهاي، جنبا إلى جنب مع المحكمة منذ نهاية الحرب. وقد تم تقييم ذلك التعاون بشكل إيجابي في التقارير الدورية ذات الصلة، فضلا عن التنويه به في التقرير الأخير للمدعي العام للمحكمة. ومع ذلك، نحيط علما بجميع التقييمات والشواغل الأخرى التي أثارها المدعي العام، وندرك تماما أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وأود أن أشير إلى أن البوسنة والهرسك تتحمل العبء الأكبر للمحاكمات على جرائم الحرب. وما زالت محكمة البوسنة والهرسك تحرز تقدما ملموسا في النظر في جرائم الحرب منذ عام ٢٠٠٥، حين تولت صلاحياتها كاملة. وعليه، فقد اكتمل النظر في ما يربو على ٢٠٠ قضية ذات صلة بتلك الجرائم. ومع ذلك – واستنادا إلى إحصاءات الجهات الفاعلة المحلية والدولية ذات الصلة – فلا تزال العديد من جرائم الحرب التي ينبغي محاكمتها في المحاكم المحلية.

ومع ذلك، فإن الاستراتيجية الوطنية لإدارة جرائم الحرب تتطلب تحسين النهج المتبع في مجال التنفيذ والوفاء بالمواعيد النهائية. وليس ثمة شك في قدرة نظام العدالة في البوسنة والهرسك على محاكمة قضايا جرائم الحرب بصورة عادلة ومتسقة

مع المعايير الدولية والوطنية على حد سواء. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لزيادة الوتيرة العامة لمحاكمة تلك الجرائم على مستوى الدولة والكيانات معا. وما دامت المحكمتان تمضيان نحو اختتام أعمالهما على نحو مطرد، فإن مواصلة الكفاح ضد الإفلات من العقاب وتعزيز الوصول إلى العدالة يقعان بقدر أكبر على عاتق المحاكمات الوطنية ذات المصداقية التامة. تحقيقا لتلك الغاية، أود أن أؤكد للمجلس أن هدفنا المشترك لا يزال يتمثل في كفالة التحقيق في جميع الجرائم المرتكبة ومقاضاتها، فضلا عن معاقبة مرتكبيها على النحو المناسب. وبالنظر إلى تجربتنا المباشرة المؤسفة، فإن البوسنة والهرسك ستواصل التمسك بعزم صادق بتلك المبادئ.

وما دام التعاون الإقليمي يضطلع بدور إضافي هام في ذلك الصدد، فإننا على يقين من أن البروتوكول المتعلق بتبادل الأدلة والمعلومات المتعلقة بجرائم الحرب – الذي تم التوقيع عليه مؤخرا من قبل مكاتب المدعين العامين للبوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا – سيوفر مزيدا من الزخم لتعزيز الاتصال وتعزيز التنسيق. ولا يزال بلدي يكرس جهوده لزيادة تعزيز التعاون الإقليمي، نظرا إلى أن ذلك يصب في المصلحة المشتركة لبلدان المنطقة.

وإذ نتناول مسألة إنجاز عمل المحكمتين، فإننا نحيط علما بالجهود الاستثنائية التي تواصل المحكمتان بذلها من أجل إنجاز عملهما وتنفيذ الانتقال الكامل إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، وهما تضعان في اعتبارهما تماما أعلى معايير الإجراءات القانونية الواجبة. ويحدونا الأمل في أن يتم تفادي مزيد من التأخير في تنفيذ المهام القضائية المتبقية على نحو تدريجي. فقد طال أمد انتظار الضحايا وأسرهم، في حين لا يزال البعض ينتظر الفرصة للإنصاف وإنهاء المحاكمة. ولن يؤدي المزيد من التأخير إلا إلى تقويض الوعد الرسمي بتحقيق العدالة دون قيد أو شرط.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن تكون بعض الدروس قد استخلصت. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكّر المجلس بعبارة المدعي العام روبرت إتش.جاكسون الذي قال محذرا في محاكمات نورمبرغ من أن ”الأخطاء التي نسعى إلى إدانتها ومعاقبتها إنما هي أخطاء محسوبة تماما، وهي على قدر من الخبث والدمار لا يمكن للحضارة أن تتسامح معه أو تتجاهله، لأنها لا يمكن أن تستمر أو تتكرر أبدا“. وتلك رسالة يتعين علينا أن نحملها معنا في هذه الأوقات المضطربة. وفيما يتعلق بالمحكمتين، فإن أحد إسهاماتها الرئيسية يتمثل في نهاية المطاف في إظهار أن بوسع إقامة العدل أن يسهم في تحقيق المصالحة في البلقان، وفي أماكن أخرى. ولا يسعنا إلا أن نأمل في التأكيد على الدور الريادي للمحكمتين وتوسيع نطاقه في جميع أنحاء العالم عبر المحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للتقارير الشاملة (S/2013/308 و S/2013/309 و S/2013/310) للرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين الدوليتين بشأن عمل المحكمتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبشأن حالة القضايا المعروضة عليهما، علاوة على التدابير المتخذة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. ولا شك أن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يتيح فرصة مناسبة لإجراء تقييم أكثر شمولا، بالإضافة إلى تقييم الأنشطة السابقة والدروس المستفادة، فضلا عن إنجازات المحكمتين إجمالا. وفي ذلك السياق، فإننا نشكركم، سيدي الرئيس، على فتح باب هذه المناقشة أمام العضوية على نطاق أوسع وإن لم يتخذ ذلك شكل المناقشة المفتوحة.

ومن المعروف جيدا أن كرواتيا دعت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة منذ البداية. وقد أيدنا تأييدا تاما إبداء العزم القوي من قبل المجتمع الدولي في نهاية

المطاف، على وضع حد نهائي لثقافة الإفلات من العقاب، التي طالما اقترنت بالحروب والصراعات المسلحة.

وكان إنشاء المحكمتين دلالة واضحة على أن عصرا جديدا قد بدأ – عصرا ليس المهم فيه بعد الآن المستوى الرفيع للجناة أو ذوي النفوذ الذين يرتكبون الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وإنما المهم هو سجل أعمالهم. وليس من قبيل المبالغة القول إن إنشاء المحكمتين على وجه التحديد، اللتين نناقش عملهما اليوم، غيّر إلى الأبد مشهد العدالة الجنائية الدولية، وقدّم نظاما جديدا بالكامل على رأسه المحكمة الجنائية الدولية.

ومع وجود الآمال والتوقعات العالية وقت إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أيدت كرواتيا بشدة أيضا الغرض الرئيسي من هذه المحكمة – محاكمة ومعاقبة أشد الأفراد مسؤولية عن أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلا عن تحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم. وأيدت كرواتيا كذلك المهام الأكثر عالمية للمحكمة التي تهدف إلى استعادة السلام والاستقرار في المنطقة والحفاظ عليهما، فضلا عن تعزيز العدالة والمصالحة. تلك هي الأهداف والآمال التي أيدناها ورعيناها وقت إنشاء المحكمة قبل ٢٠ عاما، وهي التي نؤيدها ونرعاها أكثر اليوم.

وترحب كرواتيا بالنتائج التي أحرزتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآن، ولا سيما أن جميع المتهمين من جانب المحكمة قد تم إلقاء القبض عليهم وباتوا في عهدتها. ومن المشجع معرفة أن عددا من أكبر مرتكبي أبشع الجرائم في منطقتنا واجهوا مصيرهم في دوائر لاهاي، وهم قابعون الآن في السجون في جميع أنحاء العالم.

في الوقت نفسه، من الإنصاف القول إن الطريق نحو تحقيق الأهداف النبيلة والطموحة التي حددتها المحكمة لنفسها لم تكن بسيطة ولا سهلة. وكون المحكمة رائدة في تفسير القانون الإنساني الدولي وتطبيقه، فضلا عن القانون الجنائي الدولي، فهي واجهت على نحو تعذر تجنبه عددا من المسائل الموضوعية والإجرائية التي لم تكن الإجابات عنها دائما واضحة أو فورية. وفي هذا السياق، أودأن أذكر ببساطة هنا العمليات القضائية التي طال أمدها جدا وكثيرا ما كانت موضع انتقاد، والتي قوضت في بعض الحالات أغراضها بشكل خطير. وعلى الرغم من أن العدالة المتأخرة هي بالتأكيد أفضل من عدم وجود عدالة على الإطلاق، فإن أعمال التأخير أعاقت التوقعات المحقة للضحايا، ولكنها أعاقت كذلك حقوق المتهمين في إجراء محاكمات عادلة وسريعة. علاوة على ذلك، إن التعديلات المتكررة التي طاولت النظام الداخلي للمحكمة لم تسهم بالتأكيد في إرساء الثقة القانونية، ولا في وضوح الإجراءات أو بساطتها.

أخيرا، وفقا للمادة ٧ من نظام المحكمة الأساسي، فإن مهمتها الرئيسية تتمثل في إثبات المسؤولية الفردية للمتهمين. ومع ذلك، إن اعتماد مفاهيم جديدة غير مجرّبة كمعايير لتحديد هذه المسؤولية، وتطبيقها اصطناعيا على هذا الميدان القانوني، وتغيير مفهوم مسؤولية القيادة التقليدية إلى حد كبير، وأيضا عدم اعتماد تلك المفاهيم الجديدة إلا في مرحلة لاحقة من إجراءات المحكمة، أمور أسفرت، في رأينا، عن إضعاف مصداقية المحكمة وأدت بها إلى الخوض في التقييمات والتفسيرات السياسية والتاريخية مع تحقيق نجاح مشكوك فيه.

وفي هذا السياق، وكما ذكرنا في بياناتنا السابقة، أودبأن أضيف أنّ كرواتيا تتابع باهتمام خاص الفقه القانوني الجديد الناشئ عن عمل المحكمتين وإمكاناته لتشكيل معايير مستقبلية بغية، في جملة أمور، استخدام القوة المشروعة والقيام بعمل عسكري مشروع، بما في ذلك المسؤولية العامة التي يتحملها القادة العسكريون والسياسيون. ولا شك في أن التفسيرات القانونية التي تلت ذلك سيكون لها تأثير جاد على

أي اعتداءات في المستقبل، وكذلك على الجهود النبيلة التي تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو تعزيزهما.

وأودالآن أن انتقل إلى تقريرَي رئيس المحكمة والمدعي العام (S/2013/308، المرفقان الأول والثاني)، المعروضين علينا اليوم. ويسرنا أن نلاحظ أن المدعي العام براميرتز قد نوّه مرة أخرى في الفقرة ٤٢ من تقريره بتعاون كرواتيا التام والمطلق مع مكتب المدعي العام، وشدد على أن ”مكتب المدعي العام يواصل الاعتماد على تعاون كرواتيا حتى يتسنى استكمال إجراءات الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف بكفاءة“. وسوف نواصل بالتأكيد التعاون مع المحكمة كما هو مسجل وتقديم دعمنا الكامل لها. ومن دواعي سروري أيضا أن أبلغكم، سيدي الرئيس، بأن المدعي العام براميرتز زار كرواتيا في الفترة بين ٢٢ و ٢٤ أيار/مايو لحضور المؤتمر السنوي لوكلاء النيابة العامة من يوغوسلافيا السابقة، الذي انعقد في بريوني، حيث واصلوا مناقشاتهم للمسائل ذات الأهمية المتبادلة.

وتدرك كرواتيا أن تعاون دول المنطقة لا يزال في غاية الأهمية لإنجاز ولاية المحكمة بنجاح وهي، في هذا السياق، تقف على أهبة الاستعداد لتكون المثال الذي يحتذى. في الوقت نفسه، إن تعزيز التعاون الإقليمي في مجال جرائم الحرب والمسائل ذات الصلة يمثل واحدة من الموروثات الهامة للمحكمتين. ونحن مستعدون لمواصلة التعاون المشترك في هذا المجال الهام، وفقا لمبادئ القانون الجنائي الدولي المقبولة عموما، ومع الاحترام الكامل للولايات والاختصاصات القضائية الوطنية ذات الصلة.

أخيرا، أودأن اختتم كلامي بالقول إن بلدي، رغم أنه ليس من الضرورة أن يشعر دوما بالسرور حيال جميع إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو أحكامها أو قراراتها، يتعاون مع المحكمة في جميع الأوقات بأقصى قدراته، ويحترم قراراتها احتراما كاملا ولا يطعن بها أبدا خارج نطاق الإجراءات المنصوص عليها. وهذا بالضبط ما نحن بصدد القيام به حتى الوفاء النهائي بولاية هذه المحكمة، وولاية الآلية الدولية لتصريف الاعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. يؤيد هذا البيان البلد الراغب في الانضمام كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والمرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

نود أيضا أن نشكر الرؤساء والمدعين العامين على تقاريرهم (S/2013/308 و S/2013/309 و S/2013/310)، وعلى إحاطاتهم الإعلامية. إنهم يظهرون التزام كلتا المحكمتين الثابت والجهود الدؤوبة التي تبذلانها إزاء دعم مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الأكثر خطورة.

إننا لا نزال ثابتين في دعمنا للعدالة الجنائية الدولية. فوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة أمر لا غنى عنه لبناء السلام والمصالحة على نحو مستدام. وضحايا الفظائع الجماعية يستحقون العدالة وإعادة التأهيل، ويجب على الذين يرتكبون أشد الجرائم خطورة أن يعرفوا أنهم سوف يخضعون للمساءلة.

إن الإنجازات التي حققتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تمثل معلما بارزا في هذا الصدد. والاجتهادات القضائية الناجمة عن محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا تسهم إلى حد كبير في تطوير

القانون الجنائي الدولي. علاوة على ذلك، شكلت المحكمتان حافزا للمفاوضات بشأن نظام روما الأساسي وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ونحن نشيد بإنجازات المحكمتين واسهامهما في مكافحة الإفلات من العقاب.

منذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة قبل ٢٠ عاما، أسهمت إسهاما ملحوظا في تحقيق السلام والمصالحة في منطقة البلقان الغربية، وكذلك في تطوير العدالة الجنائية الدولية. وقد شكلت صوتا للضحايا، لا سيما النساء والأطفال.

كذلك وضعت محكمة يوغوسلافيا السابقة معايير جديدة لتوفير المساعدة والدعم للضحايا، فضلا عن بناء القدرات والتوعية. فهذه المشاريع هامة بالنسبة إلى إرث المحكمة. ويسهم الاتحاد الأوروبي في برنامج التوعية لمحكمة يوغوسلافيا السابقة في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

ولقد كان التقدم أكثر تفاوتا في الفترة الانتقالية نحو المحاكمات الوطنية لجرائم الحرب. والمؤسف أن بعض بلدان غرب البلقان لا يزال يواجه صعوبات في محاكمة قضايا جرائم الحرب. والبعض منها يعاني أيضا من تراكم الأعمال المتأخرة. وأكد الاتحاد الأوروبي مرارا على أهمية الملكية المحلية التي لا تزال ضرورية. وبناء القدرات الوطنية اللازمة وزيادة التوعية العامة عنصران هامان في هذا الصدد، والمطلوب بذل المزيد من الجهود.

إن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ساهمت إسهاما قيّما في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية، وأدت دورا رئيسيا في تعزيز سيادة القانون، وتوطيد الاستقرار والمصالحة على المدى البعيد. ومع ذلك، يجب أن يظل إلقاء القبض على بقية الهاربين ذا أولوية.

ونكرر دعواتنا إلى تعاون جميع الدول المعنية الفعال، لا سيما تلك الدول في منطقة البحيرات الكبرى.

ونرحب بإحالة القضايا إلى المحاكم الرواندية المحلية لإجراء المحاكمة. وتتطلب تلك العملية، بغية نجاحها، الالتزام المتواصل من كل من السلطات الرواندية والمجتمع الدولي. ولا بد من إحراز المزيد من التقدم في إصلاح قانون أيديولوجية الإبادة الجماعية، وفي الوقت نفسه تعزيز مستقبل يقوم على المصالحة الحقيقية. وإذا بدا أن المحاكم الرواندية تجري محاكمات عادلة ونزيهة، سيكون ذلك خطوة هامة إلى الأمام في العملية الانتقالية في البلد ودرسا رئيسيا للبلدان الأخرى المشاركة في مجال إصلاح العدالة الانتقالية وبناء السلام.

ومن أجل الحفاظ على الإنجازات الهامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإرثهما، نؤيد عملية إنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وفي ذلك الصدد، نرحب بإطلاق فرع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية في لاهاي، الذي سيبدأ عمله في الأول من تموز/يوليه.

وسنواصل تقديم الدعم بقوة لكل من المبدأ ونظام العدالة الجنائية الدولية ودورها الذي لا يتجزأ في عملية المصالحة، وندعو جميع الدول على أن تحذو حذونا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نشأت مبادرة طلب عقد مناقشة اليوم بفريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي يكرس جهوده لتعزيز أساليب عمل مجلس الأمن. ولئن كنا نقدر إتاحة هذه الفرصة لنا لنتكلم، نجد أنه من المؤسف أن المجلس لم يتمكن من الموافقة على الطلب المقدم من ١٧ دولة لعقد هذه المناقشة الهامة في سياق مناقشة مفتوحة، لا سيما في ضوء الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أواخر

أيار/مايو. إنها فرصة طيبة للتفكير في عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وتأثيرها على عمل المجلس في المستقبل فيما يتعلق بالمساءلة وفي الدروس التي علمتنا إياها التجربة المتعلقة بالمحكمتين المخصصتين.

ويشرفني أن أتكلم اليوم باسم الأردن، إستونيا، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، السويد، المجر، النرويج، النمسا، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، بلجيكا، بيرو، تيمور ليشتي، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، فنلندا، كرواتيا، كوستاريكا، هولندا، وبلدي ليختنشتاين.

وكان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا علامة فارقة في تاريخ العدالة الجنائية الدولية. وبتلك الطريقة، أقر المجلس للمرة الأولى أن المساءلة عن أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي جزء لا يتجزأ من صون السلم والأمن الدوليين. وعزز المجلس، من خلال القيام بذلك، صورته بوصفه الجهاز الرئيسي كما هو اليوم في مجال المساءلة، بما في ذلك من خلال قوة الإحالة بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. حققت المحكمتان المخصصتان، في المقابل، إنجازات تاريخية من خلال أعمالهما القضائية، على سبيل المثال، بمحاكمة رئيس دولة سابق أمام محكمة دولية لأول مرة في التاريخ، وكذلك من خلال القضايا التي تفتح آفاقا جديدة مثل الحكم الصادر بحق أكاييسو، الذي صنف العنف الجنسي باعتباره شكلا من أشكال الإبادة الجماعية. وكذلك كانت المحاكم هامة بالنسبة للضحايا، الذين أدركت معاناتهم وردت لهم كرامتهم، من خلال اتخاذ بعض التدابير. واستندت المحكمة الجنائية الدولية على تلك الخبرة وعززت قدرة المحكمة من خلال كفالة أدوار مشاركة للضحايا في الإجراءات القضائية الخاصة بها.

وتكتسي الخبرات والدروس المستفادة من المحكمتين المخصصتين، بدون شك، أهمية كبيرة في أعمال المحاكم الدولية الأخرى، كما هو الحال بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فمن السابق لأوانه تقييم الإرث الكامل لأي من المحكمتين، نظرا إلى أن بعض أبرز القضايا لا تزال في مرحلة المحاكمة. وتذكرنا أعمالهما، في نفس الوقت، وخاصة في الأشهر الأخيرة، بأن أسوأ الجرائم بموجب القانون الدولي يصعب إثباتها بما لا يدع مجالا للشك، وأن لكل متهم الحق في محاكمة عادلة. وإذا استمر الجدل فيما يتعلق ببعض جوانب أعمال المحكمتين، يجب ألا يلقي ذلك بظلاله على حكمنا العام أو يقلل من أهميتهما التاريخية.

ونؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للمجلس أن يظل جهازا رئيسيا في كفالة المساءلة عن أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي. وسينفذ جزء من هذا العمل عملا بقوة الإحالة للمجلس بموجب نظام روما الأساسي، ولكن هناك العديد من الطرق الأخرى التي يمكن من خلالها أن يعمل المجلس – بل وتعمل أجهزة الأمم المتحدة الأخرى – بشكل فعال بغية كفالة المساءلة، لا سيما من خلال تعزيز قدرات الدول التي على استعداد لمكافحة الإفلات من العقاب من خلال هيئاتها القضائية الوطنية. فمن المحتمل جدا أن ينتهي قريبا عهد المحكمتين المخصصتين، ونتصور ذلك. ومضى المجلس لأنواع مختلفة من أعمال المساءلة وينبغي أن يواصل السير على ذلك الدرب. ولكن من الضروري أن نستخرج بعض الاستنتاجات الرئيسية من الفصل الذي كتبته المحكمتان المخصصتان.

أولا، تقتضي العدالة الجنائية الدولية الدعم الدبلوماسي والمتابعة من جانب الدول والمؤسسات ذات الصلة. ويعد ذلك أمرا بالغ الأهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بإلقاء القبض على المتهمين، إذ يقتصر القيام بذلك على الدول الأعضاء ولن يحدث ذلك ما لم تحشد الدول الإرادة السياسية وتوحد قواها للقيام بذلك. يوضح تاريخ المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بشكل واضح للغاية أن عمليات إلقاء

القبض على المتهمين لا تنفذ ما لم تقرر الدول وضع ثقلها السياسي وراء تنفيذ أوامر إلقاء القبض. وأدرك المجلس هذا، فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، في اتخاذ البيان الرئاسي الأخير بشأن حماية المدنيين (S/PRST/2013/2). بيد أنه، في حالات محددة، لا تزال تلك المتابعة في كثير من الأحيان غير كافية أو غير موجودة على الإطلاق.

ثانيا، لا بد من أساس مالي متين لآليات العدالة الجنائية الدولية. ويعد التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتمويل المحكمتين المخصصتين، اللتين دفعنا جميعا من أجلهما حوالي ٤ مليار دولار فقط، جزءا لا يتجزأ من أعمالهما. وتظهر التجربة مع الآليات الدولية الأخرى للعدالة الجنائية بوضوح أن نماذج التمويل الطوعي لا تجدي. ولا تواصل تلك المحاكم مواجهة الصعوبات المالية إلى حد كبير فحسب، الأمر الذي من شأنه تأخير الأعمال القضائية، بل يمكن أن يؤدي التمويل الطوعي كذلك إلى إثارة تساؤلات تتعلق باستقلالها القضائي. ولذلك ينبغي أن تحظى أي أعمال مساءلة جدية يضطلع بها المجلس في المستقبل بأساس مالي متين. ويعني ذلك على وجه الخصوص أن إحالات المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل ينبغي أن تمول من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل، وخصوصا أن تلك التكاليف أقل بكثير مما كانت ستكون عليه التكاليف في ظل أية آلية جديدة مخصصة.

ثالثا، بغية تحقيق العدالة الجنائية الدولية على نحو فعال، لا بد من الملكية في البلدان المتضررة. ويعد أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو تعزيز القدرات الوطنية حيثما تبدي البلدان الاستعداد لمكافحة الإفلات من العقاب بنفسها، لكنها تفتقر إلى سبل القيام بذلك. وقد أظهرت تجربة السنوات ال ٢٠ الماضية أن المجتمع الدولي لديه العديد من السبل الممكنة لتقديم المساعدة في عمليات العدالة الوطنية في البلدان التي تسعى إلى تجاوز جرائم الماضي ومنع تكرارها. وتتراوح تلك السبل بين المحاكم المختلطة من النوع المستخدم في سيراليون وكمبوديا إلى الكيانات التي تعمل بالكامل داخل النظام القانوني للبلد المتضرر، مثل لجنة مناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا ومحكمة البوسنة والهرسك. وإذا كنا ننوي إحداث تأثير دائم، كما ينبغي أن يكون، فالاستثمار في الآليات الوطنية أيضا يعطي أفضل عائد للمال المستثمر. فلا تتعارض العدالة الدولية والحلول المحلية مع بعضهما البعض. وبالنظر إلى مبدأ التكامل، يمكن أن تستخدم مثل تلك الحلول جنبا إلى جنب مع إحالة المحكمة الجنائية الدولية أو في القضايا حيثما يكون للمحكمة بالفعل اختصاص، بما يعود بالنفع على كل من المحكمة الجنائية الدولية والعمليات الوطنية. وهذا من شأنه أن يسمح للمحكمة أن تتدخل إذا ثبت أن الحل المحلي أو المختلط غير مرض، أو غير متوفر.

وأخيرا، من منظور أساليب عمل المجلس، من الجدير بالذكر وجود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وتكتسي تلك المساحة أهمية لبحث التفاعل بين المجلس وآليات العدالة الدولية التي أنشأها. ولكننا نعتقد أن على مجلس الأمن أن يتخذ نهجا أوسع نطاقا وأن يرسي سبلا لمناقشة مسائل المساءلة الأخرى، سواء كانت في الفريق العامل المصمم لأغراض معينة أو في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، لا سيما في ضوء الصلات المؤسسية بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية. ونظرا للأهمية البالغة التي يوليها المجلس لقضايا المساءلة، ينبغي كذلك أن تنعكس تلك القضايا بشكل بارز في الآليات التي يتواصل من خلالها مع الجمهور، لا سيما تقريره السنوي، وهو الأداة الأكثر أهمية في ذلك الصدد.

وسيكون ابراز هذه المسائل في الموقع الشبكي مفيدا أيضا. ويشكل انشاء الآليات احد الشروط المسبقة الضرورية لمواصلة المجلس لأعماله المتعلقة بالمساءلة وسيكون توافر الارادة السياسية شرطا مسبقا آخر، بطبيعة الحال.

واعلن انشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة قبل ٢٠ عاما بزوغ فجر عصر المساءلة. كما يكمن في صميم هذا العصر للمساءلة ادارك بان المسائل متصلة اتصالا لا يمكن فصمه بصون السلام والامن الدوليين. ولذلك يحدونا الامل في أن يستخلص مجلس الامن الدروس اللازمة من الاعوام الـ ٢٠ الماضية وان يواصل منح المساءلة على أبشع الجرائم في نظر المجتمع الدولي اولوية في اعمال المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الان لممثل هولندا.

السيد فان دين بوغارد (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب هولندا عن الشكر لكم، سيدي، على اتاحة الفرصة لأخذ الكلمة اليوم في هذه الجلسة لمجلس الامن بشأن المحكمتين الدوليتين لرواند ويوغسلافيا السابقة.

ونعلن تأييدنا للبيانين اللذين ادلى بهما ممثلا الاتحاد الاوروبي وليختنشتاين.

إن الاهتمام الكبير للدول بالمناقشة علامة لا تخطئها العين على الاهمية التي يوليها المجتمع الدولي لكلتا المحكمتين ولأهدافهما. وقبل عشرين عاما أقر المجلس بان المذابح الجماعية والتطهير العرقي ترقى إلى مستوى تهديد للسلام والامن الدوليين. وبإنشاء كلتا المحكمتين، تعهد المجلس بشجاعة بالتصدي لأشد الجرائم الدولية خطورة. وادت النتيجة إلى إحداث تأثير عميق في المناقشة الدولية. و لم يعد الافلات من العقاب بعد الآن مقبولا ودخل المجتمع الدولي عصرا للمساءلة. ووصلت اعمال المحكمتين الدوليتين إلى نهايتها تقريبا.

وتود هولندا اليوم أن تشيد بالمجلس على اتخاذه القرارين الهامين؛ وبالمجتمع الدولي على دعمه؛ وبالعاملين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الاعمال التي يضطلعون بها في تحقيق رؤية المحكمتين.

إن المحكمة الدولية لرواند وسعت بقدر كبير نطاق الفقه القضائي الجنائي بكونها المحكمة الاولى لمحاكمة المشتبه بارتكابهم جريمة الابادة الجماعية، وبإظهارها أن جريمة الاغتصاب يمكن أن تشكل عملا من اعمال الابادة الجماعية وبنظرها في المسؤولية الجنائية لوسائط الاعلام. واسهمت المحكمة بقدر كبير في تطوير القانون المتعلق بالمسؤولية الجنائية في النزاعات المسلحة غير الدولية.

وظلت المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة تكلل بالنجاح على نحو مماثل. ومثل جميع المدانين امام المحكمة، بمن فيهم عدة فارين لفترة طويلة. واسهمت المحكمة اسهاما كبيرا في انزال العقوبة على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي وزيادة تطوير القوانين العرفية للحرب.

وتعتز هولندا باستضافتها للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة ودائرة الاستئناف لكلتا المحكمتين، وظلت دائما داعما سياسيا قويا لكلتا المحكمتين. وفي الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة في لاهاي الشهر الماضي، بحضور الملك وليام الكساندر، اكد العديد من المتكلمين على مدى الاهمية التي اتسم بها استمرار ممارسة الضغط السياسي على جميع الاطراف المعنية بغية التعاون مع المحكمة في تمكين المحكمة من الاضطلاع بولايتها بصورة فعالة.

ولذلك، ارجو أن تسمحوا لي باغتنام الفرصة لأشدد على اهمية تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي لهاتين المحكمتين وللمحاكم الاخرى. ويتحمل المجلس، بمساعدته في انشاء المحكمتين، مسؤولية رسمية عن ضمان تمكنهما من انجاز اعمالهما. ولا يمكن للعدالة الدولية ولا ينبغي لها أن تكون مقيدة بسبب الافتقار إلى المساندة السياسية من المجتمع الدولي ولا ينبغي أن تعوقها القيود المالية الناجمة من نظام التمويل الطوعي الذي يهدد تحقيق العدالة للمجتمعات المعنية. ولا

بد من ايجاد اساس مالي قوي لآليات العدالة الجنائية الدولية وآلياتها لتصريف الاعمال المتبقية.

إن انشاء الالية الدولية لتصريف الاعمال المتبقة التابعة للمحكمتين الجنائيتين امر اساسي لضمان عدم افلات الفارين المتبقيين من العقاب ولأن تنجز جميع دعاوى الاستئناف وحماية الشهود قبل اغلاق المحكمتين بوقت طويل.

ولا يمكن التقليل من الاهمية التاريخية لهاتين المحكمتين التابعتين للأمم المتحدة. فشرعيتهما وارثهما ليسا موضع نزاع وسيواصلان تشكيل العلاقات الدولية للعديد من الاعوام المقبلة. لقد اكدت المحكمتان مبدأ المساءلة على أشد الجرائم الدولية خطورة بفرض العقوبة على المسؤولين عن ارتكابها ومنح الضحايا امكانية حصول غير مسبوقة على العدالة.

واظهرت المحكمتان اهمية سيادة القانون في المجتمعات المتأثرة بتلك الجرائم البشعة.

ولا تزال هولندا ملتزمة التزاما صارما بمكافحة الافلات من العقاب على أشد الجرائم الدولية خطورة على كلا الصعيدين المحلي والدولي. ونحن نعول على مجلس الامن في أن يتصرف على هذا النحو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون اخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول اعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.